

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: تجارة دولية
تخصص: مالية وتجارة دولية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

عايش إسماعيل
قايد فاروق

تحت عنوان:

دور سياسات التجارة الخارجية في تعزيز الصادرات خراج المحروقات
(حالة الجزائر)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(أستاذ التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. سدي علي
مشرفا ومقررا	(أستاذ محاضر-ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. جحانجيل
مناقشا	(أستاذ محاضر-ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. هواري أحلام

السنة الجامعية: 2025/2024

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)

الحمد لله أولا وأخيرا الذي أنعم علينا ووفقنا لإتمام هذا العمل فله الشكر وله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ومن مكارم الأخلاق والعرفان بالجميل أن ينال المرء الذكر الطيب مقابل صنعه الحسن "لذلك نتقدم بجزيل الشكر وفائق الإحترام والتقدير إلى رمز العمل الأستاذ المشرف "جحا نبيل" التي كان له الجهد الكبير من خلال توجيهاته وقيامه بتقديم إرشادات ونصائح قيمة لنا والتي اتبعناها في كل مراحل العمل

.كما نقدم شكرنا لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة

ولا يفوتنا أن نقدم شكرنا لكافة أساتذة العلوم التجارية بجامعة ابن خلدون تيارت على ما قدموه لنا من مجهودات

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأخلص تشكراتنا إلى جميع من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة لإنجاز هذه المذكرة.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لتتضمن هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد

والعمل المهداة إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي

إلى الوالدين الكريمين أمي وأبي حفظهما الله وأطال بعمرهما.

إلى إخوتي "إلياس، فتحي، فاروق" وأقاربي من كل صغير وكبير

إلى أصدقائي وكل من شاركني هذه الفرحة

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع سائلاً الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

" عايش إسماعيل "

إهداء

سبحان الله الذي كان سببا في النجاح و التوفيق، الذي خلقنا و أعاننا على السير في الطريق
المستقيم.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى والدي الذي عمل و اجتهد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و
أوصلني إلى ما أنا عليه و إلى والدتي العزيزة أمدّها الله لي التي أفاضت علي من فضلها
وكرمها و احتوتني بحبها الصادق.

"قايد فاروق"

مقدمة.....	ط
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسات التجارة الخارجية والصادرات خارج إطار	
المحروقات.	1
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.	2
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.	2
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.	3
المطلب الثالث: أدوات سياسات التجارة الخارجية.	4
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.	7
المطلب الأول: نظرية الميزة النسبية.	7
المطلب الثاني: نظرية وفرة عوامل الإنتاج.	8
المطلب الثالث: النظريات الحديثة.	11
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية وفق ثنائية الاستيراد و التصدير.	14
المطلب الأول: ركائز سياسات التجارة الخارجية.	14
المطلب الثاني: أهمية تنويع الصادرات في سياسة التجارة الخارجية.	20
المطلب الثالث: معوقات تنفيذ سياسات التجارة الخارجية.	20
الفصل الثاني:	23
تحليل سياسات التجارة الخارجية في الجزائر	23

المبحث الأول: عرض بعض التجارب لسياسات التجارة الخارجية في الدول النامية والمتطورة.....	24
المطلب الأول: عرض تجربة كوريا الجنوبية لسياسات التجارة الخارجية.....	24
المطلب الثاني: تجربة الدول العربية لسياسات التجارة الخارجية.....	29
المبحث الثاني: تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر.....	35
المطلب الأول: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر.....	35
المطلب الثاني: اهم الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر.....	39
المطلب الثالث: مستقبل الجزائر في التجارة الخارجية.....	41
المبحث الثالث: الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....	45
المطلب الأول: تطوير البنية التحتية اللوجستية التحتية.....	45
المطلب الثاني: تحسين المناخ الاستثماري.....	48
خاتمة:.....	54

قائمة الجدول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول الثلاث	7
2-1	بعض المضامين التطبيقية لمفهوم دورة حياة الخدمة في تخطيط الاستراتيجية التسويقية	12
1-2	بعض مؤشرات التخلف بكوريا الجنوبية سنة 1962	24
2-2	نمو اجمالي الناتج القومي بكوريا الجنوبية.	26
3-2	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الوحدة (طريقة الأطلس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	27
4-2	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لكوريا الجنوبية بمليار دولار أمريكي.	28
5-2	قيمة الصادرات بكوريا الجنوبية (100=2000)	28
6-2	التجارة الخارجية العربية الاجمالية(2017-2018)	32
7-2	تجارة السلع و الخدمات في الدول العربية بمليار دولار	33
8-2	تطور الخدمات اللوجستية للجزائر في المؤشر العام في الفترة ما بين 2007-2022	46

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الرسم البياني لنظرية هكشر أولين	10
1-2	تطور الناتج القومي بكوريا	27
2-2	معدلات التضخم في كوريا الجنوبية	29

مقدمة

في خضم تحولات الاقتصادية العالمية و انعدام استقرار أسواق الطاقة، أدركت دول العالم أنه من الضروري إيجاد حلول بديلة المتمثلة في بناء قاعدة تصديرية متنوعة، قوامها منتجات و خدمات ذات قيمة مضافة عالية، من أجل ضمان الامن الاقتصادي للأجيال القادمة.

هنا، تتجلى الأهمية القصوى لسياسات التجارة الخارجية كأدوات فاعلة في تحقيق هذا التحول المنشود. فهي ليست مجرد مجموعة من الإجراءات والقواعد المنظمة لحركة السلع والخدمات عبر الحدود، بل هي خريطة طريق استراتيجية ترسم ملامح مستقبل اقتصادي أكثر إشراقاً. إنها بمثابة محفز قوي يدفع بالقطاعات الإنتاجية غير النفطية نحو التنافسية العالمية، ويمنحها الزخم اللازم لاقتحام الأسواق الدولية بثقة واقتدار. تمتلك الحكومات العديد من الأدوات في تنفيذ السياسات التجارية الخارجية فعالة لتعزيز الصادرات الغير نفطية، تبرز من خلالها الحوافز و التسهيلات للمصدرين بدءاً من الإعفاءات الضريبية التي تخفف التكاليف المالية، مروراً بالدعم المالي الذي يساعد على الابتكار و التطوير وتبسيط الإجراءات الجمركية لتسريع وتيرة التصدير. هذه الأدوات تساعد على التحرر من الاعتماد على النفط، و الذي مهما بلغت قيمته قد يمثل رهانا محفوفا بالمخاطر، حيث يجعل الاقتصاد الوطني أسيراً لتقلبات الأسعار العالمية، و تغيرات الطلب ، و حتى التحولات الجيوسياسية التي قد تعصف بأسواق الطاقة.

إن سياسات التجارة الخارجية تمثل حجر الزاوية في استراتيجية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات . إنها ليست مجرد أدوات فنية، بل هي رؤية استراتيجية شاملة تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، من أجل بناء مستقبل اقتصادي أكثر تنوعاً وازدهاراً للأجيال القادمة. إن إطلاق عنان الصادرات غير النفطية يتطلب عزيمة صادقة، وتخطيطاً دقيقاً، وتنفيذاً فعالاً لسياسات تجارية خارجية طموحة ومستدامة.

أولاً- طرح الإشكالية:

تلعب سياسات التجارة الخارجية دوراً هاماً من خلال تسهيل عمليات التبادل التجاري في الأسواق الدولية، و على هذا يمكن طرح إشكالية بحثنا في سؤال رئيسي على النحو التالي:

ما مدى تأثير سياسات التجارة الخارجية وأدواتها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى بعض التساؤلات الثانوية الآتية

1- ماهي المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية؟

2- ماهي السياسات التي تركز عليها الجزائر في التجارة الخارجية؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

بعد هذا الطرح يمكن صياغة و بلورة فرضية الأساس على الشكل التالي:

"تساهم سياسات التجارة الخارجية وأدواتها الحالية في الجزائر بشكل محدود في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بسبب وجود تحديات هيكلية داخلية وتنافسية خارجية تعيق استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الدولية لتطوير المنتجات الجزائرية".

1- هي تبادل السلع والخدمات بين دولة وأخرى. تساعد في توسيع السوق ، نمو الاقتصاد و تحسين المعيشة.

2- تركز الجزائر في تجارتها الخارجية على هدفين رئيسيين :تقليل الاعتماد على النفط والغاز عبر زيادة صادراتها من المنتجات الأخرى كالزراعة والصناعة، وضبط ما تستورده للحفاظ على أموالها. تسعى الجزائر أيضاً للانفتاح أكثر على العالم، كالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، مع حماية صناعاتها المحلية لتعزيز اقتصادها وتنميتها.

ثالثا- أهمية الدراسة:

نظراً للأهمية المتزايدة التي توليها الحكومة الجزائرية والجهات الفاعلة الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، يبرز موضوع دور سياسات التجارة الخارجية كأداة استراتيجية لتحقيق هذا التحول. يستعرض البحث مختلف جوانب هذه السياسات والأدوات المتاحة، بدءاً بالاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، مروراً بالحوافز والإعفاءات التصديرية، وصولاً إلى الإصلاحات التنظيمية والجمركية. وتكمن أهمية هذا الموضوع في استكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها لسياسات تجارية خارجية مُحكمة أن تساهم في فتح آفاق جديدة للمنتجات الجزائرية غير النفطية في الأسواق

العالمية، وتعزيز قدرتها التنافسية، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، وتعزيز مكانة الجزائر كشريك تجاري فاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

رابعاً - أهداف الدراسة:

- فهم كيف تساعد سياسات التجارة الخارجية في دعم صادرات الجزائر غير النفطية .
- معرفة مدى نجاح هذه السياسات حالياً .
- المشاكل التي تواجه المنتجات الجزائرية في الخارج .
- تقديم اقتراحات لتحسين دور السياسات التجارية في زيادة الصادرات غير النفطية.

خامساً - دوافع اختيار الموضوع:

- محاولة الاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التوجه العالمي نحو تنويع الاقتصادات وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، خاصة مع سعي الجزائر لتبني استراتيجيات جديدة لتنمية صادراتها غير النفطية .
- المساهمة ولو جزئياً في إثراء البحث العلمي في مجال التجارة الدولية من منظور اقتصادي جزائري، وتبسيط الضوء على دور السياسات التجارية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل .
- إبراز الحاجة الملحة لتفعيل دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري، حيث أصبح هذا التوجه ضرورة استراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة وضمان مستقبل أكثر استقراراً وتنوعاً .
- الاهتمام الشخصي بأهمية السياسات الاقتصادية ودورها في توجيه مسار التنمية، خاصة في سياق سعي الجزائر للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز مكانتها كفاعل تجاري إقليمي ودولي.

سادساً - حدود الدراسة:

يتسم مجال دراستنا بأهمية وعمق كبيرين، ونظراً لاتساع النظريات المتعلقة بسياسات التجارة الخارجية وتأثيرها المتنوع، فقد اخترنا التركيز بشكل خاص على دور هذه السياسات في دعم نمو الصادرات الجزائرية غير النفطية .لذا، ينحصر نطاق دراستنا الحالية في استكشاف الآليات والأدوات التي يمكن أن تقدمها

سياسات التجارة الخارجية، سواء كانت تقليدية أو حديثة، لتنمية هذا النوع من الصادرات. ويشمل تحليلنا التطبيقي استعراضاً لتجارب دول نامية ومتقدمة، بالإضافة إلى دراسة حالة معمقة للجزائر وتقييم تفاعلها وتأثيرها بالسياسات التجارية الخارجية المعمول بها أو المقترحة، وذلك بهدف ربط الجانب النظري للبحث بواقع الاقتصاد الجزائري.

سابعاً-المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث و اثبات صحة الفرضيات من عدمها اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية و نظريات و سياسات التجارة الخارجية و مدى اسهامها في الصادرات و اعتمدنا منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي لتفسير الظاهرة المدروسة على أرض الواقع من خلال تجربة كوريا الجنوبية والدول العربية خاصة الجزائر ، كما تطرقنا لرؤية الجزائر المستقبلية.

ثامناً - الدراسات السابقة:

1- بكي نور الايمان، عويشات سمية، دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية و اثرها على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ، 2023.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل قياسي معمق للتجارة الخارجية الجزائرية وتقييم تأثيرها على أداء الاقتصاد الوطني. وتسعى الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية المختلفة (مثل الصادرات والواردات) ومؤشرات الاقتصاد الكلي (مثل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي)، وذلك باستخدام نماذج قياسية حديثة وتحليل البيانات خلال فترة زمنية محددة.

2- قيطاتني سناء، حوار أميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيات الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، الجزائر، 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مع التركيز بشكل خاص على حالة ولاية ميله خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017. وتسعى الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنويع هيكل

الصادرات وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، بالإضافة إلى فهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات واقتراح آليات لتعزيز قدرتها التصديرية.

3- بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية، المجلد: 13، العدد: 01، الصفحة: 25-37 السنة: 2022، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية تدابير السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خلال فترة 2010-2020 في تنويع و ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات من خلال تقييم كل من أداء الميزان التجاري و تطور الصادرات و كذا هيكل الواردات خلال فترة الدراسة.

4- يحي حولية، سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات و تحقيق النمو الاقتصادي، مجلد الاقتصاد و إدارة الاعمال، المجلد: 02، العدد: 07، السنة: 2018، صفحة 38-52، الجزائر.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة و البحث على البدائل الممكنة و ذلك بسعي إلى تطوير و ترقية الصادرات الغير نفطية من خلال استخدام سياسات الانفتاح التجاري، إضافة إلى عوامل أخرى كسعر الصرف و الاستثمار الأجنبي.

تاسعا - هيكل البحث:

من أجل تغطية موضوعنا محل الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصل نظري و آخر تطبيقي، هي على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري لسياسات التجارة الخارجية والصادرات خارج إطار المحروقات، و يحتوي على ثلاث مباحث أولها يتضمن مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية و الثاني نظريات التجارة الخارجية و الأخير سياسات التجارة الخارجية وفق ثنائية الاستيراد و التصدير.

الفصل الثاني: قمنا بتسليط الضوء حول تحليل سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كما قمنا بتقسيم هذا الأخير إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول قمنا بعرض بعض التجارب لسياسات التجارة الخارجية في الدول النامية والمتطورة ، والثاني تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر و الأخير الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الفصل الأول : الإطار

النظري لسياسات التجارة الخارجية
والصادرات خارج إطار المحروقات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.

تشمل التجارة الخارجية عدة مفاهيم أساسية يجب الإلمام بها، مثل الصادرات و الواردات، الميزان التجاري، الاتفاقيات التجارية، التعريفات الجمركية. هذه العناصر تشكل الإطار العام لآلية تبادل السلع و الخدمات عبر الحدود.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.

أولاً: التجارة الخارجية بالإنجليزية :

هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى، وتعرف بأنها تبادل الخدمات و رؤوس الأموال و السلع، عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، و تشكل التجارة الخارجية جزءا مهما من اقتصاد أغلب دول، كما تأثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي.

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بعدة تعريفات معلومة أبرزها الآتي:

التجارة الخارجية تعني مجموع الفعاليات الاقتصادية المتحددة بتبادل مدخلات و مخرجات عمليات الإنتاج في زمن معلوم و بأسعار محددة- وبين دولة واحدة مع مجموعة دول أجنبية محدودة في عددها أو أكثر سواء على صعيد الإقليم أو العالم الخارجي.¹

التجارة الخارجية هي أحد أهم ركائز العلاقات الاقتصادية الدولية التي يتم بموجبها عمليات تبادل السلع و الخدمات عبر دول العالم، و المنظمة من خلال مجموعة من التنظيمات و السياسات و لاتفاقيات التي تعقد بين الدول.²

تعرف التجارة الخارجية على أنها " عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموعة التجارة الخارجية لبلدان العالم".³

هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال.⁴

ثانياً: فيما يلي تعريفات التجارة الدولية و وفقاً لبعض الهيئات و المنظمات الدولية:

أ-صندوق النقد الدولي:

¹ محمد أحمد الدوي " في التجارة الخارجية" دار شموع الثقافة للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 2007، ص7
² عيساوي رياض، التجارة الخارجية في الجزائر، جامعة اكلي محمد اولحاج، البويرة، الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد: 08، العدد: 02، ص227.
³ شاحي طاهر، التجارة الخارجية في الجزائر و أهم تحدياتها خلال فترة 2020/2018، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد: 21، العدد: 01، ص85.
⁴ بن صابر قبيحة، التجارة الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية للدول النامية، جامعة مستغانم الجزائر، مجلة المشكاة، في الاقتصاد التنمية و القانون، المجلد: 04، العدد: 08، ص42.

يعرف التجارة الدولية بأنها " تبادل السلع و الخدمات بين البلدان، مما يتيح تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة على المستوى العالمي، و تعزيز الإنتاجية و النمو الاقتصادي"⁵.

ب- منظمة التجارة العالمية:

تشير إلى التجارة الدولية على أنها " نشاط اقتصادي يشمل عمليات التصدير والاستيراد بين الدول، و تنظمها القوانين و الاتفاقيات التجارية التي تهدف إلى تسهيل انسياب التجارة وخفض العوائق التجارية مثل التعريفات الجمركية و الحواجز الغير جمركية."⁶

ج- الأمم المتحدة- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

تعرف التجارة الدولية على أنها " وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تساهم في تحسين الوصول إلى الأسواق، و زيادة تدفق لاستثمار، و تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول."⁷

د- البنك الدولي :

ينظر إلى التجارة الدولية على أنها " محرك للنمو الاقتصادي يساعد على خفض الفقر من خلال توسيع الأسواق ، و تعزيز القدرة التنافسية، و زيادة الفرص الاقتصادية للدول النامية."⁸

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية هي عمليات تبادل للسلع و الخدمات توسعت خارج حدود الدول.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

إذا ما نظرنا إلى جميع دول العالم نجد أن كل منها تختلف عن الأخرى فيما وهبه الله لها من ميزات في اختلاف المناخ و الطبيعة الجغرافية و التركيبة السكانية و التكوين الجيولوجي جعل لكل منها ميزة من حيث المنتجات التي يمكن إنتاجها فيها، فالمنتجات التي يمكن إنتاجها في المناطق الحارة لا يمكن إنتاجها في المناطق الباردة. و الذي يمكن إنتاجه في المناطق الصحراوية لا يمكن إنتاجه في المناطق الساحلية و هكذا. في حالة الانغلاق سوف تتمكن كل دولة من إنتاج عدد محدود من المنتجات و ستحرم شعوبها من بقية السلع. و لكن مع وجود التجارة الخارجية فسوف تميل كل دولة الى إنتاج السلع التي تتمتع بميزة في

⁵ <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Trade-Globalization>

⁶ https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/whatis_e.htm

⁷ <https://unctad.org/topic/trade-policy>

⁸ <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/578831468765959040/trade-as-a-tool-for-poverty-reduction>

إنتاجها و بالتالي ستتخصص هذه الدولة في إنتاج هذه السلع ومن ثم استبدالها بسلع أخرى قد لا تستطيع إنتاجها محليا مما أوجد عندنا التخصص الدولي.

و يتعدى الأمر هذا الحد إلى أن الدولة سوف تنتج السلع التي تكون تكلفتها أقل و لاتقوم بإنتاج السلع عالية التكاليف، ثم تستبدل السلع التي تنتجها و التي يتشكل لديها فائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى. ومن الجدير بالذكران المنافسة التامة و التخصص سوف يؤديان الى استغلال الموارد بشكل أمثل بعد قيام التجارة الدولية.

1

تعد التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المهمة في العالم، حيث تعتمد عليها كافة الدول في أنظمتها الاقتصادية، مما يساهم في توفير كافة الحاجات الاستهلاكية، و من الممكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية وفقا للنقاط التالية:

أولاً: تعد التجارة الخارجية مقياسا لقدرات الدول على الإنتاج، و المنافسة في الأسواق العالمية، بسبب اعتمادها على معدلات الإنتاج المتاح ، وقدرات الدول في الحصول على العملات الأجنبية.

ثانياً: تعتبر التجارة الخارجية من المجالات الحيوية في المجتمعات، سواء أكانت ذات بيئة اقتصادية نامية أو متقدمة، إذ تساهم التجارة الخارجية في ربط الدول معا، كما تساعد على تعزيز القدرة على التسويق، من خلال استحداث أسواق جديدة.

ثالثاً: تعتمد الدول على التجارة الخارجية: من أجل زيادة رصيد العملات الصعبة في حساباتها، بسبب اعتماد عمليات التصدير الاستيراد على استخدام عملات متنوعة.²

المطلب الثالث: أدوات سياسات التجارة الخارجية.

أولاً- الأدوات السعرية:

أ- الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من الصادرات أو الواردات فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها. والظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات و الرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في الدول المنتجة و المصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج، و إنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

¹ د. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، عمان، الأردن، ص10.
² https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8

1- الرسوم القيمة: تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة. فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

2- الرسوم النوعية: تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة. و عند إذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها. بغض النظر عن قيمتها حتى يحدد مبلغ برسم المطلوب.¹

3- الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم القيمية و النوعية.²

ب- الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج. حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة. مضافا إليه نفقات و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية و ينقسم إلى ثلاث فروع:

1- الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف إستثنائية طارئة.

2- الإغراق قصير الأجل والمؤقت: الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

3- الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود إحتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

د- الإعانات: و تتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا او إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود، و بهذا تحاول الدولة أن تحاول المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، و الحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.

ر- تخفيض سعر الصرف: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات فهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، و في نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.

ثانيا: الأدوات الكمية: تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:

أ- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.

¹ سماعيل جوامع، أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة و التدويل حالة بعض الشركات الجزائرية، مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد: 06، العدد: 02، 2021، ص 263..
² ألفت ملوك، سياسة التجارة الخارجية، محاضرات التجارة الزراعية الدولية، جامعة دمنهور، مصر، ص 6.

ب- ترخيص الاستيراد: يقصد بترخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد و الهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، و هي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

ثالثا: الأدوات التنظيمية بالنسبة لميزان المدفوعات: وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي:

أ- المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزته الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع إداري وسياسي.

ب- الاتفاقات التجارية: معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير و استيراد و طريقة سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، و تحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.

ج- اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام المراقبة على الصرف و تقييد التحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيره وفقا لأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان.

د- التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الاطراف المنظمة.

ر- الحماية الإدارية: و المقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية، و تتخذ هذه القيود عددا من الاشكال مثل شرط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة حول تخزين البضاعة أو نقلها و التشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة.¹

¹د. سماعين جوامع، مرجع سبق ذكره. ص 264.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

تبحث نظريات التجارة الخارجية في أسباب و فوائد تبادل السلع بين الدول، حيث تساعد هذه النظريات في فهم ديناميكيات التجارة الدولية و تأثيرها على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نظرية الميزة النسبية.

أولاً- عرض النظرية:

حسب ديفيد ريكاردو واضع هذه النظرية فإن الدول " تكسب من التبادل إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات تكاليف الإنتاج النسبية الأقل و تستورد السلع ذات التكاليف الإنتاج النسبية الأكثر ارتفاعاً"، فالدولة قد تكون ذات كفاءة أكبر من دول الأخرى في إنتاج السلعتين رغم ذلك يمكنها التعظيم من منافعها عن طريق التخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية، أي التي يزيد فيها الفرق المطلق في الإنتاجية بين البلدين للدولة الثانية التي رغم قلة كفاءتها في إنتاج السلعتين إلا أن تخصصها في إنتاج و تصدير هذه السلعة سيحقق لها كذلك مكاسب.

إن المقارنة وفق نظرية الميزة النسبية لا تتم بين مستويات التكلفة نفس المنتج في البلدين، بل بين التكاليف النسبية للمنتجين الاثنين داخل كل بلد، و بذلك ليس من الضروري امتلاك ميزة مطلقة من أجل الحصول على ميزة نسبية في سلعة ما، بل يكفي التفوق النسبي الأعلى و ليس التفوق المطلق، و يمكن تلخيص مبدأ النظرية للتكلفة النسبية كما لي: إذا كان لدينا تكلفة إنتاج السلعة الأولى و الثانية معبر عنها بقيمة العمل اللازمة لإنتاجهما في البلد الأول هي : Q_1 و Q_2 وفي البلد الثاني: Q'_1 و Q'_2 في هذه الحالة إذا كان إنتاج البلد الأول أكبر من إنتاج البلد الثاني فهذا يعني أن تكلفة إنتاج السلعة الأولى هي الأقل نسبياً بينما السلعة الثانية هي الأكبر نسبياً في البلد الأول عنها في البلد الثاني، و بالتالي فإن البلد الأول يتخصص في إنتاج و تصدير السلعة الأولى مقابل تصديره السلعة الثانية من البلد الثاني.¹

الجدول رقم (01):عناصر الانتاج المتوفرة في الدول الثلاثة

الدولة	كمية العمل	كمية رأس المال	كمية الأرض
أمريكا	10	1000	20
أستراليا	05	10	900
الجزائر	1200	20	08

المصدر: <https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2025/mod/>

¹ سامية جدو، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2018، المجلد: 03، العدد: 32، ص521.

ثانياً - فرضيات الميزة النسبية:

تستند نظرية ريكاردو إلى الفرضيات التالية:

أ- وجود بلدين و سلعتين بحيث التبادل يكون في صورة مقايضة السلع بعضها ببعض، وأن التبادل بين الدولتين يتم على أساس المبادلة وحدة مقابل وحدة.

ب- اعتماد النموذج على نظرية " القيمة في العمل " أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد و بالتالي فإن قيمة السلعة تتحدد بالعمل الضروري لإنتاجها أي تحديد سعرها فقط عن طريق ظروف العرض و إهمال جانب الطلب.

ج- ثبات تكاليف الإنتاج أي تكلفة ساعة العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة تبقى ثابتة بصرف النظر عن الكمية المنتجة.

د- ليس هناك اختلاف في امتلاك عوامل الإنتاج مادام هناك عالم واحد للإنتاج.

هـ - اختلاف التكنولوجيا أو تقنيات الإنتاج بين البلدين وهذا يعني أن الكمية المنتجة من السلعتين حسب وحدة العمل تختلف بين الدولتين و بالتالي فإن الاحتياجات الوحودية من العمل أو التكاليف الوحودية تختلف داخل كل بلد.

و- تماثل و تشابه الأذواق و بالتالي تمثل الخرائط السواء للسلعتين في الدولتين.

ر - قابلية انتقال العمل بين القطاعات داخل الدولة الواحدة، وعدم قابليته للانتقال بين الدول.

ح- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة.

ط- سيادة المنافسة التامة في الأسواق وهذا يعني أن تكاليف الإنتاج تساوي أسعاره.

ي- انعدام القيود الجمركية، الضرائب أو الإعانات.

ك- انعدام تكاليف النقل الداخلية و الخارجية.¹

المطلب الثاني: نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

أولاً - طرح النظرية:

بدأ تحليل هذه النظرية بما انتهت إليه النظريات السابقة، فأن النقد الأساس الذي يمكن توجيهه لهذه النظريات هو أنها تجاهلت الإجابة على السؤال الأكثر عمقا، وهوا:

¹ سامية جدو، مرجع سابق، ص522.

إذا كانت التجارة تقوم بين الدول عندما تختلف التكاليف او الميزة النسبية بينهما، فلماذا إذن تختلف التكاليف النسبية بين هذه الدول؟

و هذا تحديدا ما أجابت عليه النظرية الحديثة لتفسير التجارة الخارجية أو نظرية نسب عناصر الإنتاج التي قدمها كل من الاقتصاديين السويديين هكشر عام (1919) و تلميذه أولين Ohlin عام (1924)، ان مساهمتها غالبا ما يتم إدراجها تحت عنوان النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، و تسمى أيضا بنظرية هبات الموارد (العمل، رأس المال، الأرض).

ثانيا- افتراضات النظرية:

- أ- وجود دولتين.
 - ب- وجود سلعتين.
 - ج- وجود عنصرين في انتاج السلعة هما الأرض و رأس المال.
 - د- ان وفرة العنصرين الأرض و رأس المال تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دولة وفيرة لعنصر العمل و دولة وفيرة لعنصر رأس المال.
 - هـ- سيادة حالة المنافسة التامة في جميع الأسواق للبلدين.
 - و- سيادة حالة الاستخدام التام.
 - ز- عناصر الإنتاج تتحرك بحرية داخل البلد الواحد إلا أنها لا تنتقل بين البلدين.
 - ح- عدم وجود تكاليف نقل.
 - ط- عدم وجود عوائق تجارية كالتعريفات الجمركية.¹
 - ك- ان حالة التكنولوجيا معطاة إلا أنها متطابقة في كل دول العالم، بمعنى أن هناك دولة إنتاج واحدة لكل سلعة، ودالة الإنتاج هذه تخضع لعوائد الحجم الثابتة (سهولة اشتقاق منحني إمكانيات الإنتاج).
 - ل- ظروف الطلب متشابهة في كل مكان في العالم، أي أن تفضيلات المستهلكين و ادواقهم متشابهة.
 - م- يجب ان يكون هناك سلعة كثيفة لاستخدام العمل كسلعة النسيج و سلعة كثيفة لاستخدام الأرض كالقمح.
- هذه النظرية ترى مثلا ان ما يفسر قيام الهند و الصين بتصدير الأحذية و الملابس يكمن في كونهما تتمتعان بوفرة في اليد العاملة الامر الذي يجعل هاتين السلعتين تنتج بكلف أرخص نسبيا لأن انتاج هاتين

¹ سعد عبد الكريم حماد، نظريات التجارة الخارجية الحديثة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أنبار، العراق، ص3،1.

السلعتين تنتج بكلف أرخص نسبياً لأن انتاج هاتين السلعتين يحتاج إلى كثافة في استخدام عنصر العمل و هو وافر نسبياً في هاتين الدولتين.¹

ان ما يفسر قيام الأمم المتحدة الأمريكية و كندا بتصدير القمح كونهما تتمتعان بوفرة الأرض و المناخ الملائم لإنتاجه، و بالتالي فإنه ينتج فيهما بكلفة نسبياً أرخص من بلد آخر لا يتمتع بوفرة نسبياً بالأرض.

يمكن تقسيم نظرية هكشر - أولين إلى نظريتين فرعيتين:

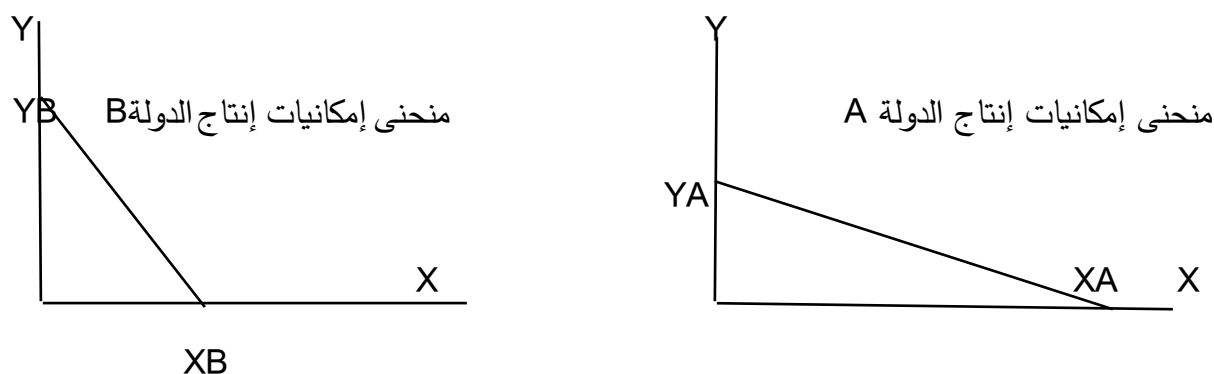
أ- تساوي أسعار عناصر الإنتاج دولياً:

تتمثل إحدى مضامين نظرية هكشر - أولين في أن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى ميل أسعار عناصر الإنتاج نحو التساوي في البلدان المتاجرة، ذلك أن قيام التجارة سيؤدي إلى زيادة انتاج تلك السلع التي تستخدم العنصر الإنتاجي الوافر نسبياً و بالتالي زيادة الطلب عليه، و من ثم ارتفاع سعره، و في نفس الوقت سينخفض انتاج تلك السلع التي تستخدم عناصر الإنتاج النادرة نسبياً الامر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه العناصر.

ب- التجارة تحل محل انتقال عناصر الإنتاج:

إن التجارة تعمل على انتقال عناصر الإنتاج دولياً و لكن ليس بشكلها المطلق و الحر و انما من خلال تجسيدها في السلع المنتجة. فبدلاً من أن ينتقل العمل من حيث هو وافر و رخيص إلى حيث هو نادر و مرتفع الاجر يمكن أن يحدث هذا الانتقال من خلال تجسيده في السلع الداخلة في المتاجرة و نفس الامر ينطبق على الأرض ورأس المال.

الشكل 01: الرسم البياني لنظرية هكشر أولين



المصدر : <https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/25521.pdf>

¹ سعد عبد الكريم حماد، مرجع سابق، ص3

المطلب الثالث: النظريات الحديثة.

أولاً- نظرية دورة حياة المنتج.

تقدم فرنون سنة 1966 من "Harvard Business School" بنظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية و الاستثمار ليظهر أن هيكل المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة هذا المنتج.

تعتمد هذه النظرية على كون الوصول إلى المعارف الجديدة ليس مجانياً ولا فورياً، و أن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، و إلى تحويل هذا التطور إلى اختراعات تكنولوجيا تؤدي إلى انتاج سلع جديدة، و إلى نشر هذه الاختراعات تدريجياً من خلال التجارة الخارجية.

عادة ما تتم هذه الاختراعات في البلدان الصناعية الكبرى القادرة على الاختراع بفضل ما تتوفر عليه من منشآت قاعدية، موارد مالية، مادية، بشرية متمثلة في يد عاملة جد مؤهلة و أسواق وطنية واسعة تستوعب المنتجات الموزعة، و قد اعتمد فرنون على عاملين أساسيين في نظريته هما:

أ- أن التطور التقني كعامل لنمو رأس المال نادر ومكلف و يتوزع بطريقة غير متساوية بين الصناعات، و بين الأمم.

ب- إن المجهودات المبذولة في البحث و التطوير تؤدي إلى خلق منتجات جديدة يتم تبادلها على المستوى الدولي بمراحل تشبه مراحل دورة حياة المنتج.

ويمكن إيضاح دورة حياة المنتج و أثرها على التصدير و على المبادلات الدولية عموماً كما يلي:

أ- المرحلة الأولى "الظهور": عن المستوى العالي للمداخل و التكلفة المرتفعة لعامل العمل تحت على كل اختراع يهدف إلى اشباع طلبات المستهلكين من جهة و إحلال العمل برأس المال في عمليات الإنتاج من جهة أخرى.

ب- مرحلة التطور و النمو: يتم تصدير النتوج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر الإنتاج و التصدير للخارج في هذه المرحلة و بمرور الوقت يزداد الطلب بوتائر معتبرة و يصبح أكثر مرونة بالنسبة للأسعار، تحاول المؤسسة المخترعة تمديد هذه وهذا ما يتم في المرحلة القادمة.¹

ج- مرحلة النضج: هي المرحلة التي يكون فيها المنتج موحد النمط (Standardise) و السوق معروف بشكل جيد، يصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج و يتحول المنتجون بالخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق الدولة المخترعة و ذلك لتوفير اليد العاملة و بأجور منخفضة، عند ذلك تبدأ عملية الاستيراد الدولية

¹ نويرة عمار، اقتصاد دولي، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2014، باتنة، ص17.18.

المخترة للمنتج و تتحول هي على انتاج منتجات أخرى لأسباب التالية: التوجه لإنتاج سلع جديدة و التخلي على السلع القديمة، بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع و ظهور طلب جديد يجب إشباعه.

تظهر نظرية فرنون ان اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن أن يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة، وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الاختراعات.¹

الجدول 02: بعض المضامين التطبيقية لمفهوم دورة حياة الخدمة في تخطيط الاستراتيجية التسويقية

المرحلة في دورة حياة الخصائص بعض الخدمة السيناريوية	مرحلة التقديم	مرحلة النمو	مرحلة النضوج	مرحلة الانحدار
خصائص سوقية				
المبيعات	منخفضة	متنامية بسرعة	متنامية ببطء	
الأرباح	لا تنكر	متنامية بسرعة	متناقصة	منخفضة أو معدومة
التدفقات النقدية	سلبية	معتدلة	عالية	منخفضة
المستهلكون	إبتكاريون	سوق كبيرة		
المنافسون	قليلون	متزايدون	كثيرون	متناقصون
عناصر الاستراتيجية التسويقية				
الركيزة الاستراتيجية	توسيع السوق	التغلغل في السوق	الدفاع عن الحصة السوقية	الإنتاجية
النفقات التسويقية	عالية	عالية بنسب متناقصة	متناقصة	منخفضة
الركيزة الترويجية	إدراك السلعة	تفضيل السلعة	الولاء للسلعة	
التوزيع	كثيف	محصور	انتقائي	انتقائي
الأسعار	عالية	أقل من مرحلة التقديم	أدنى مستوى	
السلعة	أساسية	متطورة	متميزة	

المصدر: نويرة عمار، اقتصاد دولي، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2014، باتنة، ص20.

¹ نويرة عمار، مرجع سابق، ص18.19

ثانيا - نظرية تشابه الطلب:

يعتبر الاقتصادي السويدي ستيفان ليندر Stefan Linder من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج التفسير التجارة الدولية، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير ليندر للتجارة هو نفس تفسير هكشر وأولين، أي على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج، أي فيما يخص السلع الصناعية، فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقا لليندر، لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية.

و تتمثل فرضية التشابه هيكل الدخل أو تشابه التفضيل أو تشابه الطلب التي قدمها ليندر فيما يلي يزداد: " يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين الدول تتشابه في أنماط الطلب".

و على ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة و تصديرها وحيث ان الدولة لن تستورد مطلقا سلعة ليس لها سوق محلي، فإن هذا الفرض يؤكد أيضا على أن التجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها.

و يرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي أولا، إلى افتراض المعرفة الغير كاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير لأسواق لا نعرف عنها شيئا، كما أن تقديم السلعة لسوق محلي - و خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة - يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، و ذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج و المستهلك القريب منه، حيث يستفيد الأول من التغذية العكسية Feedback للمعلومات و من البديهي، أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق اختباري يتم بالأسواق الخارجية.

و لكن على الرغم من جاذبية التحليل المقدم، فإن هناك أمثلة مضادة توضح إمكانية الإنتاج للتصدير حتى في حالة عدم وجود سوق محلي للمنتجات، وأبرز ما يساق على ذلك قيام بعض دول شرق آسيا التي تدين بالبوذية و غيرها من الديانات، بإنتاج مستلزمات الحج، و سجادة الصلاة، وبوصلة تحديد القبلة، وتقوم بتصديرها إلى الدول الإسلامية، على الرغم من عدم وجود طلب داخلي على هذه السلع في البلدان المنتجة لها.

هيكل الطلب دالة في متوسط الدخل الفردي، و على ذلك فالدول المتشابهة أو المتقاربة في مستويات الدخل تشهد ظاهرة تداخل الطلب، و يترتب على ذلك ارتفاع درجة كثافة التجارة فيما بينها، ومن الملاحظ أيضا أن الدول ذات متوسط الدخل المرتفع تتمتع أيضا بمعامل رأس المال/ عمل مرتفع قياسا إلى دول ذات متوسط دخل الفردي منخفض، كما أشار ليندر أيضا إلى أهمية التقارب الجغرافي و التشابه الثقافي كعوامل إضافية تزيد من كثافة التجارة بين البلدين.

و على ذلك تقوم كل دولة بإنتاج احتياجات أغلبية السكان (أي تلبية حاجات المواطن المتوسط)، و تقوم باستيراد حاجيات الأقليات، فمن المتصور تشابه متوسط دخل الأغلبية في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية، بحيث يميل تفضيلها إلى السلع المصنعة ذات درجات الجودة المرتفعة، في حين يتشابه متوسط دخل الأغلبية في الدول الآخذة في النمو مثل الجزائر و مصر، بحيث تفضل الأغلبية لديها استهلاك سلع الأقل جودة و الأقل سعرا.¹

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية وفق ثنائية الاستيراد و التصدير.

تعتبر سياسات التجارة الخارجية أداة استراتيجية تستخدم لتنظيم تدفق السلع والخدمات بين الدول، حيث تتأرجح هذه السياسات بين محورين رئيسيين، الاستيراد و التصدير.

المطلب الأول: ركائز سياسات التجارة الخارجية.

أولاً- تحرير التجارة الخارجية: المقصود بسياسة تحرير التجارة الخارجية هي إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعمل للتقليل من تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، أي التخلي عن القيود المفروضة على محددات نمو التجارة الخارجية، أي تخلي على مظاهر سياسة الحماية سواء كانت جمركية غيرها.

يُقصد بتحرير التجارة (Trade Liberalization) عملية تقويض أو إزالة القيود والعوائق التي تعيق حركة البضائع والخدمات بين البلدان. يهدف تحرير التجارة إلى تشجيع التبادل التجاري وتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود، مما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المشاركة.

ويتحقق تحرير التجارة من خلال اتخاذ إجراءات مثل تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز المرتبطة بالكميات، وتقليل الرسوم والتعريفات الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتطوير اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول. تتفاوت مدى تحرير التجارة من دولة إلى أخرى وفقاً للسياسات والاقتصاديات الوطنية والتفاهات الدولية. يرى الاقتصاديون أن تخفيف أو إلغاء هذه القيود بمثابة خطوات لتعزيز التجارة الحرة.

في حين يوفر تحرير التجارة العديد من الفوائد، إلا إنه يتطلب أيضاً دراسة متأنية للتحديات المحتملة وتنفيذ السياسات المناسبة لضمان تحقيق نتائج شاملة ومستدامة.²

¹ مسعداوي يوسف، نظريات الاقتصاد الدولي و التبادل الدولي، جامعة علي لونيسي، بلدية الجزائر، 2023، ص26.
² <https://mafaheem.info/?p=4399#:~:text=%D9%8A%D9%8F%2>

إذ تعمل سياسة تحرير التجارة الخارجية على تحسين الأوضاع العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ..الخ، من خلال إحداث تحويلات جوهرية في المتغيرات المتعلقة والمحددة للأوضاع العامة، لذا عند اتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية يتم وضع عدة أهداف يراود تحقيقها¹

ثانيا- الحمائية: الحمائية هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحد من الاستيراد وتُعيق ولوج السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية. تتوسل الحمائية بعدة أدوات في سبيل تحقيق أهدافها، من أهمها:

أ- الرسوم الجمركية: وهي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتُدفع أثناء عبور هذه السلع للحدود وولوجها إلى داخل التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.

ب- حصص الاستيراد: وتمثل تقييدا مباشرا لكمية السلع التي يمكن استيرادها سنويا، حيث تحدد الحكومة الكمية المسموح باستيرادها من كل سلعة، وتمنح رخصا للشركات المحلية من أجل توريد هذه السلع في حدود الكميات المحددة.

ج- مكافحة الإغراق: وهو بيع السلعة بسعر أقل من تكلفة إنتاجها، أو بيعها بأقل من سعرها في البلد المصدر. وتعد هذه الممارسة نوعا من المنافسة غير الشريفة، لذلك فإنها مُدانة في جميع الاتفاقيات التجارية الدولية.

وتسمح اتفاقيات منظم التجارة العالمية بفرض رسوم جمركية تعويضية على السلع التي يقوم الدليل على أن منتجها يمارسون الإغراق.

. المعايير التقنية والصحية: وهي شروط تحددها التشريعات والقوانين الوطنية، وينبغي توفرها لزاما في السلع من أجل السماح بولوجها إلى السوق الداخلية، وتتعلق بالمواصفات التقنية لهذه السلع وجودتها أو بشروط السلامة الصحية.

د- المساعدات: وهي عبارة عن مبالغ مالية تقدمها الحكومة لمنتجي بعض السلع المحلية التي تفقد القدرة التنافسية ولا تستطيع الصمود أمام البضائع الأجنبية في السوق الداخلية. والهدف منها هو تمكين هؤلاء المنتجين من البيع بأسعار تقل عن الأسعار التي تباع بها السلع المستوردة من الخارج.

ر- تخفيض قيمة العملة: هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (مثل الدولار الأمريكي)، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

¹ بوضياف سامية، سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية، جامعة البليدة 02، الجزائر، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد: 07، ص 201.

ثالثا - تعزيز الصادرات:

أ- مفهوم الصادرات: الصادرات هي قدرة الدولة و شركائها على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية، معلوماتية، مالية، ثقافية، سياحية و بشرية إلى أسواق دولية و عالمية، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع ونمو وانتشار و فرص عمل و التعرف على الثقافات الأخرى و تكنولوجيا جديدة. كما تعرف الصادرات على أنها بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.¹

ب- أهداف الصادرات: يشير تعزيز الصادرات إلى التحول من تقديم الدعم المباشر إلى تطبيق نهج أكثر توجها نحو السوق لتعزيز أنشطة التصدير للشركات، ويشمل ذلك تهيئة بيئة سوقية مواتية للصادرات و مواءمة سياسات الترويج مع الاستراتيجيات الصناعية المحلية، و خاصة للمنتجات عالية التقنية ذات حقوق الملكية.

و تهدف سياسات ترويج الصادرات إلى توفير بيئة سوقية أفضل للصادرات. وستلعب قوى السوق دورا أكثر أهمية في ترويج الصادرات، علاوة على ذلك، ينبغي أن تتوافق سياسات ترويج الصادرات مع السياسات الصناعية المحلية، و أنتوفر سياسات وخدمات أكثر تفضيلية لتصدير المنتجات عالية التقنية ذات حقوق الملكية الذاتية، لا تزال حصة الشركات الخاصة المحلية في التصدير ضئيلة جدا مقارنة بشركات الممولة من الخارج و الشركات المملوكة لدى الدولة²

رابعا - بناء الشركات:

أ- تعريف الشركات: هي هيكل قانوني ينشأ بهدف تحقيق الربح من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية، و تتألف الشركة من مجموعة من المساهمين، الذين يساهمون برأس المال اللازم لتأسيس و تشغيل الشركة، و يتم تحديد حصة كل مساهم في ما هي الشركة من الأرباح و الخسائر بناء على مقدار مساهمته المالية الأصلية، و يعتبر هذا الهيكل المؤسسي أساسا للعديد من الأعمال التجارية في العالم، حيث يوفر الإطار القانوني و المالي الضروري للنمو و التوسع.

¹ أيوب صكري، تقييم أداء ونتاجية صادرات اتحاد دول المغرب العربي باستخدام مؤشري التركيز و التنوع السلعي، المركز الجامعي نور البشير، البيضاء، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد: 06 العدد: 02، ديسمبر 2022، ص221.

² <https://www.sciencedirect.com/book/9781843345473/wto-accession-and-socio-economic-development-in-china>.

ب- أهمية الشركة: تعد الشركة عنصرا حيويا في البنية الاقتصادية للمجتمعات العالمية و المحلية، إذ تلعب دورا فعالا في تحسين جودة حياة الأفراد و توفير فرص اقتصادية، و تتنوع أنواع الشركات من الشركات الكبيرة ذات الأثر العالمي إلى الشركات الناشئة و الصغيرة التي تحمل روح الابتكار والتطوير.

ج- أسباب إنشائها:

1- تشجيع الاستثمارات:

تسهم الشركات في جذب الاستثمار إلى الاقتصاديات المحلية و العالمية، مما يعزز النمو الاقتصادي و يدعم التنمية المستدامة، فبوجود الشركات، يتم خلق بيئة تجارية تجذب المستثمرين و تعزز الثقة في الاقتصاد.

2- تعزيز التنمية و المسؤولية الاجتماعية:

تساهم الشركات في تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال ممارستها للمسؤولية الاجتماعية ودعمها للمبادرات الخيرية و الاجتماعية، ومن خلال مشاركتها في المجتمع، تعزز الشركات الاندماج و التفاعل الإيجابي بين الافراد و المؤسسات.

3- الإبداع: تحفز الشركات الابتكار و التطوير المستمر لتلبية احتياجات العملاء وتحسين جودة المنتجات و الخدمات المقدمة، حيث يعمل التنافس في السوق على تحفيز الشركات لاستكشاف حلول جديدة و تطوير منتجات مبتكرة.

4- التطور التكنولوجي: تعتبر الشركات دافعا لتطور التكنولوجي، حيث تستثمر في البحث و التطوير وتطبيق التكنولوجيا لتحسين العمليات الداخلية وزيادة الإنتاجية والكفاءة.

5- تطوير المهارات و توفير فرص تدريب: تلعب الشركات دورا مهما في تنمية مهارات العمال و توفير فرص التطوير و التدريب المهني، ومن خلال الاستثمار في تطوير الموارد البشرية، تساهم الشركات في رفع مستوى الكفاءة و الانتاجية في المجتمعات.

6- التنوع و الشمولية في مجتمع الأعمال: تشجع الشركات رواد الأعمال على الابتكار والتفرد و الاستفادة من الفرص الجديدة في السوق، و من خلال إنشاء شركاتهم الخاصة، يمكن لرواد الأعمال تحقيق طموحاتهم و تطوير أفكارهم الابتكارية لصالح المجتمع و الاقتصاد.¹

خامسا- التنمية المستدامة:

¹ <https://albadrsales.com/ar/%D9%85%D8%A7-%D9>

أ- مفهوم التنمية المستدامة: لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة و أخذ اهتماما كبر بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تلبي الحاجيات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم".

وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض إستهلاك الطاقة و الموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر و تحسين الإطار المعيشي للفرد. أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية.

و بخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية.

و أما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.

ب- مميزات التنمية المستدامة:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و التهيئة العمرانية.

2- احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقات بين البيئة و نشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية إتجاهها و تشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد و تنفيذ ومتابعة و تقديم برامج و مشاريع التنمية المستدامة و إيجاد الحلول المناسبة لها.¹

4- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد على اعتبار الموارد الطبيعية موارد محدودة و تتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها و تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني.

¹ الجودي صاطوري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 16، 2016، ص 300.301.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر و آثار بيئية سلبية.

6- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع، و ذلك باتباع أساليب تلائم إمكانيته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية، و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساوات في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

سادسا- إدارة الواردات:

أ- مفهوم الواردات: هي عملية نقل المنتجات من مصدر خارجي إلى داخل الدولة، و تشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية، و في حال تجاوزت قيمة الواردات لقيمة الصادرات في الدولة، فذلك يعني إمتلاكها ميزان تجاري سالب.¹

الواردات هي سلع و خدمات يشتريها بلد من دول أجنبية، عندما تشتري دولة منتجات أو خدمات من دولة أخرى و تجلبها إلى حدودها، فإن هذه العناصر تعتبر واردات، يتم إنتاج هذه السلع و الخدمات في بلدان أخرى و يتم جلبها لتلبية الطلب المحلي أو لاستخدامها في الصناعات المحلية، تشمل أمثلة الواردات الإلكترونيات و الآلات و المواد الخام و الملابس و المواد الغذائية المنتجة في الخارج و التي يتم إحضارها إلى بلد ما لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج.²

ب- عملية الاستيراد: تستورد البلدان غالبا البضائع التي لا تستطيع صناعتها محليا إنتاجها بنفس الكفاءة، أو تكلفة الإنتاج مثل الدول الأخرى المصدرة، حيث يتم استيراد المواد الخام، أو البضائع الغير متوفرة داخل حدودها، فعلى سبيل المثال يتم استيراد النفط من قبل العديد من البلدان، لأنه لا يمكن إنتاجه محليا، أو لا يتم إنتاج كميات كافية منه، و غالبا ما تفرض العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، و الجداول التعريفية مجموعة من البضائع، و المواد الأقل تكلفة عن الاستيراد.³

¹ <https://mawdoo3.com/10/05/2025.15h>

² <https://ar.mycarimport.co.uk/kb/what-are-imports-and-exports/10/05/2025.17h35m>

³

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%10/05/2025.17h50m

المطلب الثاني: أهمية تنوع الصادرات في سياسة التجارة الخارجية.

أولاً: حماية الصناعة الوطنية الناشئة: أي الصناعة حديثة العهد في الدولة لأنه في بداية عملية التصنيع تكون منتجاتها أقل جودة و أعلى تكلفة مقارنة بمنتجات الصناعات الراسخة لأن طول الفترة الزمنية أكسب هذه الصناعات الراسخة في الدول المنافسة درجة عالية من الكفاءة السعرية في شكل تخفيض التكاليف، وعلى ذلك يجب قيام الدولة بتقديم الحماية لهذه الصناعات الناشئة لحمايتها من المنافسة الضارة من قبل منتجات الصناعات الراسخة المقدمة من دول الأخرى.

ثانياً: تحقيق التوازن الخارجي عن طريق زيادة الصادرات و تخفيض الواردات للقضاء على العجز في ميزان التجارة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ثالثاً: زيادة موارد الخزنة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.

رابعاً: حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

خامساً: حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش و التضخم.¹

المطلب الثالث: معوقات تنفيذ سياسات التجارة الخارجية.

أولاً- الحواجز الجمركية و الغير جمركية: تشكل الرسوم الجمركية و الحواجز غير الجمركية مثل الحصص و اللوائح الفنية تحديات كبيرة في التجارة الدولية. تؤدي التعريفات الجمركية إلى زيادة تكاليف المنتجات، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة، في حين تعمل الحصص على الحد من كمية السلع التي يمكن تداولها. تتطلب اللوائح الفنية تعديلات على عملية الإنتاج ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف العمليات التشغيلية و التأثير على القدرة التنافسية، مما قد يعيق التوسع العالمي، و لمعالجة هذه القضايا، تسعى الحكومات إلى إبرام اتفاقيات تجارية تهدف إلى تقليل الحواجز و تعزيز بيئة أكثر ملائمة للتجارة الدولية.

ثانياً- تقلبات العملة: تؤثر التغيرات في أسعار الصرف بشكل مباشر على القدرة التنافسية للصادرات و الواردات. يمكن أن تؤدي العملة الأقوى إلى جعل المنتجات أكثر تكلفة للمشتريين الأجانب، مما يؤثر على الصادرات، في حين أن العملة الأضعف يمكن أن تعزز الصادرات.

¹ <https://damanhour.edu.eg/pdf/agrfac/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5>

وتواجه الشركات تحديات في إدارة هذه التقلبات، و توظف استراتيجيات مثل التحوط في العملات للتخفيف من المخاطر و الحفاظ على الاستقرار في المعاملات التجارية العالمية.

ثالثا - عدم الاستقرار السياسي و الجيوسياسي: يمكن أن تؤدي التوترات السياسية بين البلدان إلى تغييرات مفاجئة في السياسات التجارية، مما يؤدي إلى توليد حالة من عدم اليقين تؤثر على قرارات الاستثمار و التجارة. و كثيرا ما تؤدي هذه التوترات إلى اتخاذ تدابير مثل فرض تعريفات جمركية وقيود إضافية، مما يؤثر على الشركات التي لديها عمليات دولية و تتطلب غدارة هذه التأثيرات التكيف السريع من جانب الشركات و الجهود الدبلوماسية لحل التوترات الأساسية.

رابعا - القضايا التنظيمية و القانونية: إن الاختلافات في الأنظمة القانونية و التنظيمية بين البلدان تخلق تعقيدات تشغيلية للشركات المشاركة في التجارة الدولية، إن الحاجة إلى الالتزام الصارم بالمعايير الخاصة بكل دولة تزيد من التكاليف الإدارية، و تتطلب التكيف المستمر و تفرض تحديات في صياغة العقود و إدارة قضايا مثل الملكية الفكرية و حقوق العمل.

غالبا ما تستثمر العديد من الشركات في خبراء الامتثال و المستشارين القانونيين الدوليين للتغلب على هذه التعقيدات و ضمان الامتثال في سياقات قانونية مختلفة

خامسا - التحديات الثقافية و اللغوية: يمكن أن تؤدي الاختلافات اللغوية و الثقافية في التجارة الدولية إلى سوء الفهم و تعقيد بناء علاقات قوية، مما قد يعيق التواصل الفعال، في حين تؤثر التفاوتات الثقافية على ممارسات الأعمال و التوقعات و تعتبر الحساسية الثقافية و الاستراتيجيات التكيفية ضرورية للتغلب على هذه التحديات و إقامة شركات ناجحة في بيئة عالمية متنوعة.

سادسا - المخاطر الأمنية و البيئية: يمكن للأحداث الغير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية و أزمات الامن و المشاكل البيئية أن تتسبب في حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد و تؤثر على العمليات التجارية. يمكن ان تؤدي هذه الأحداث إلى إتلاف البيئة التحتية، و تؤدي غلى تأخير التسليم، وزيادة عدم اليقين بشأن الأمن، مما يدفع الشركات إلى تبني إستراتيجيات إدارة المخاطر مثل تنويع الموردين و تقنية المراقبة للتخفيف من هذه التأثيرات و ضمان المرونة في بيئة غير مؤكدة عالميا.¹

سابعا - الخدمات اللوجستية و البنية التحتية: يمكن أن تؤدي المشكلات في البنية التحتية للنقل و التخزين إلى تأخير التسليم وزيادة التكاليف اللوجستية و التأثير على كفاءة سلاسل التوريد العالمية. و تؤثر هذه العيوب على التدفق الفعال للسلع، مما يؤدي إلى أوقات تسليم أطول و تكاليف إضافية.

إن الاستثمار في التحديث و التوسع و التقنيات المتقدمة أمر بالغ الأهمية للتغلب على

هذه التحديات و ضمان بنية تحتية لوجستية مرنة و فعالة.¹

خلاصة الفصل:

يمثل الإطار النظري لسياسات التجارة الخارجية الأساس المفاهيمي الذي تستند إليه الدول في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها التجارية، ويهدف إلى تفسير وتحليل الآثار المترتبة على مختلف الأدوات والتوجهات التجارية على اقتصاداتها وعلاقاتها الدولية. ويشمل هذا الإطار مجموعة من النظريات والمفاهيم الاقتصادية، مثل نظرية الميزة النسبية، ونماذج التجارة الحديثة، ونظريات النمو القائم على التصدير، فضلاً عن دراسة تأثير الحمائية والليبرالية التجارية، وأهمية التكامل الاقتصادي، ودور المنظمات التجارية الدولية. وبالنسبة لدولة تسعى إلى تعزيز صادراتها خارج إطار قطاعها التقليدي المهيمن، كحالة الجزائر وسعيها لتنويع صادراتها بعيداً عن المحروقات، يصبح فهم هذا الإطار النظري أمراً بالغ الأهمية. فهو يوفر الأسس اللازمة لتحديد الأدوات السياسية الأكثر فعالية لتحفيز القطاعات غير النفطية القابلة للتصدير، وفهم الآليات التي يمكن من خلالها بناء ميزة تنافسية مستدامة لمنتجاتها في الأسواق العالمية، وتقييم الآثار المحتملة للسياسات التجارية المختلفة على هيكل الاقتصاد الوطني وقدرته التصديرية الجديدة. لذلك، فإن الإلمام بالإطار النظري لسياسات التجارة الخارجية يمثل ضرورة حتمية لأي دولة تطمح إلى تحقيق تحول اقتصادي ناجح من خلال تنويع صادراتها والانخراط الفعال في الاقتصاد العالمي بمنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى.

¹ مرجع سابق.

الفصل الثاني:

تحليل سياسات التجارة

الخارجية في الجزائر

المبحث الأول: عرض بعض التجارب لسياسات التجارة الخارجية في الدول النامية والمتطورة.

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تعزيز الاقتصاد والعلاقات بين الدول، من خلال استعراض تجارب مختلفة، سنكتشف تأثير السياسات التجارية على التنمية و التكامل العالمي.

المطلب الأول: عرض تجربة كوريا الجنوبية لسياسات التجارة الخارجية.

بفعل عقود من النمو الاقتصادي أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط و تحولت من بلد كان يعيش على المساعدات إلى بلد مانح لها، وذلك باعتمادها على التعليم و التدريب لتحسين القدرة على المنافسة و تحسين الإنتاجية، و لعبت الدولة دورا تنمويا بالتخطيط الاقتصادي و تحقيق التعاون بين القطاعين العام و الخاص.

أولا- نبذة عن التاريخ الذي مرت به كوريا الجنوبية:

كان الاقتصاد الكوري في ستينات القرن الماضي اقتصادا بدائيا متخلفا، كان دخل الفرد هو 87 دولار فقط و هو من بين نسب الأقل في العالم وقتها، و كانت نسبة البطالة 35 بالمئة. كان الفقر هو سيد الموقف وقتها و كان الكوريون في حالة أشبه بحالة اليأس و كان بحاجة ماسة للهروب من دائرة الفقر الذي يعيشه البلد.

الجدول 01: بعض مؤشرات التخلف بكوريا الجنوبية سنة 1962

أمل الحياة عند الولادة	نسبة وفيات الرضع	نسبة المالكين للهاتف	نسبة المالكين للسيارة	الناتج الوطني الخام للفرد	نسبة البطالة
52 سنة	60%	0.2%	0.5%	87 دولار	35%

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية <https://www.csds-centre.com>

كانت الحكومة متحمسة ومصممة على تنفيذ كافة المشروعات المضمّنة في الخطة الاقتصادية. كان المشروع الأول الذي جرى تنفيذه هو تشييد مجمّع صناعي ضخم للمواد الكيميائية الثقيلة على شاكلة مشروعِي مانشستر في المملكة المتحدة وبيتسبورج في الولايات المتحدة الأمريكية. جرى تنظيم الاحتفال الكبير لقيام مركز أولسان الصناعي في الثالث من فبراير عام 1962.

كانت العقبة الأكبر أمام تنفيذ الكثير من المشروعات هي الأموال اللازمة. كانت الولايات المتحدة قد بدأت في تحجيم مساعداتها الاقتصادية لكوريا ، وكانت كوريا كدولة مفتقرة للموارد الطبيعية ومحدودة القدرات السيادية عاجزة عن الحصول على القروض المالية العالمية اللازمة. كانت الدولة العالمية الأولى التي هرعت لنجدة كوريا هي ألمانيا الغربية.

كان الرابط الرئيسي بين كوريا الجنوبية وألمانيا الغربية هو إنهما ضحايا التجزئة والانقسام وهو ما دفع ألمانيا لمد يد العون لكوريا في شكل منحة بلغت 150 مارك ألماني. كانت المنحة الألمانية هي حجر الزاوية للنمو الاقتصادي الكوري اللاحق .

وفي التاسع من يونيو 1962 أعلنت الحكومة الكورية عن إجراء مالي طارئ. من أجل تقنين استعمال الأموال السرية في تطوير صناعات قوية ورأسخة قررت الحكومة القيام بإصلاح نقدي شامل. تقرر تغيير العملة الكورية المتداولة من "هوان" إلى "وون" على أن يكون سعر كل "هوان" هو "وون" كوري واحد. لكن وعلى خلاف ما أرادت الحكومة فقد كانت النتيجة شكلا من أشكال التضخم والانفلات والفوضى وهو ما اضطر الحكومة لإلغاء تلك الإجراءات الطارئة بعد شهر واحد من صدورها.

وأسهمت الحملات الحكومية بشكل محسوس في تغيير النمط السلوكي والحياتي للشعب الكوري. تداعى الكثيرون ،شبابا وشبابا وحتى أطفالا، وفرادى وأسر وجماعات، لفتح حسابات توفير في البنوك والمصارف المختلفة. أدى ذلك الإقبال الشعبي إلى تأسيس "يوم التوفير " في كوريا في عام 1964.

رفع الكوريون شعارات مثل " كل فلس مدّخر هو فلس مكتسب" و" القرش الأبيض لليوم الأسود". كان الكثيرون من أفراد الشعب الكوري يتباهون ويفرحون وهم يتابعون حساباتهم المصرفية وهي تكبر مع مرور الوقت. ومن أجل تشجيع ذلك النمط السلوكي حرصت الحكومة على تقديم كل الحوافز الممكنة ومن بينها سعر فائدة مجزي ومغري يبلغ أحيانا 20%. هكذا تراكم حجم الادخار الشعبي بشكل ملحوظ وتحول في المصارف إلى قروض استثمارية متنوعة وهو ما ساعد في إحداث نمو اقتصادي محسوس في البلاد. وانعكست آثار خطط التنمية الاقتصادية حتى على القرى والأرياف القصية، وسكانها يستيقظون كل صباح على أنغام وإيقاعات أغاني وأناشيد تدعو للنهضة والتعمير. كانت الخطة الحكومية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وإنعاش الصناعات الزراعية والريفية¹.

كانت البرامج الحكومية الريفية فعالة جدا في تغيير المجتمعات الزراعية والريفية. وكان ذلك بمثابة توطئة وتمهيد لانتقال الاقتصاد الكوري من مرحلة الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة.

القطاع الصناعي، الذي يعتبر قلب الاقتصاد، بدأ في التطور والانتعاش، وأسهم في استبدال العديد من الأجهزة والمعدات المنزلية الضرورية المستوردة بأجهزة مصنوعة محليا. وهكذا أسهمت المرحلة الأولى من خطة التنمية الاقتصادية في بناء أساس راسخ وصلب للتطور الاقتصادي المستقبلي على نحو ما يحدثها عنه السيد شن من معهد التنمية الكوري مرة أخرى.

وشرعت الحكومة في بناء وتشديد الطرق باعتبارها حاجة جوهرية لإحداث تنمية حقيقية. وفي ديسمبر 1965 تم تشييد خط سكك حديدية يربط بين مدينة جنجو في جنوب غرب كوريا ومدينة سامشونبو الساحلية. وبعد ذلك بأيام قليلة تم افتتاح الطريق البري السريع الذي يربط العاصمة سيول ومدينة شنشون في إقليم غانغون.

وأثمرت الخطة الاقتصادية التنموية عن نتائج مذهلة فاقت التوقع¹.

ثانيا - قراءة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

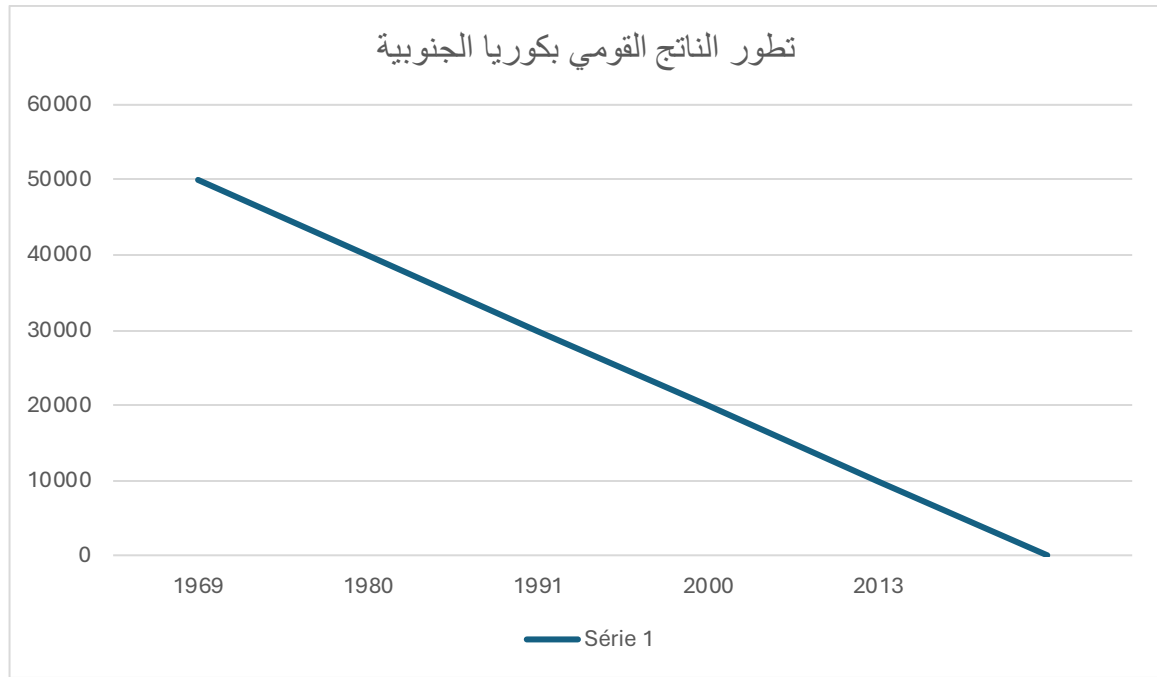
أ - الناتج القومي الإجمالي:

الجدول 02 : نمو اجمالي الناتج القومي بكوريا الجنوبية.

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
القيمة	-2.48	6.84	10.07	9.44	9.49	3.31	6.86
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	4.17	2.72	2.59	2.94	2.75	2.93	2.78

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.KD.ZG>

¹ موقع السابق ذكره.



المصدر: <https://tradingeconomics.com/south-korea/gross-national-product>.

من خلال الشكل السابق نلاحظ على العموم ارتفاع الناتج القومي الإجمالي في كوريا الجنوبية، حيث نلاحظ أن سنة 1969 كان الناتج القومي ضعيف جدا وهذا كان جراء الأوضاع التي كانت تعيشها الجمهورية الكورية، لتحسن بعض الشيء سنة 1980 بالرغم من تسجيلها نسبة نمو سالبة مقارنة بالسنة التي قبلها، لتسجل زيادة معتبر سنة 1991، و تواصل في هذه الزيادة لغاية 2018، حيث كان هناك تفاوت في معدل النمو من سنة إلى أخرى، وعلى العموم هناك فرق كبير جدا بين قيمة الناتج القومي في كوريا الجنوبية سنة 1969 و 1980 وبين ناتجها القومي حاليا، وهو ما يعكس جليا نجاح المجهودات الكورية في تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

الجدول 03: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الوحدة (طريقة الأطلس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
القيمة	1860	2450	6360	11600	10740	17790	21260
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
القيمة	22540	24550	25760	26800	27250	27690	

المصدر: <https://data.albankaldaawli.org/country>

¹ زغيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 03، العدد: 01، السنة: مارس 2019، ص 16.17.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي على مدار سنوات الدراسة، وهذا بفضل الزيادة التي شاهدها الدخل القومي في كوريا الجنوبية على مدار هذه السنوات، و بمقارنة سنة مع سنة 2016 نلاحظ القفزة الكبيرة التي استطاع تحقيقها الاقتصاد الكوري.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول 04: الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لكوريا الجنوبية بمليار دولار أمريكي.

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
القيمة	0.6000000	0.233500000	0.788500000	1.78	11.51	13.64	9.50
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	9.77	9.50	12.77	9.27	4.10	12.10	17.05

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DNV.CD.WD:locations-KR>

من خلال الجدول السابق نلاحظ من سنة 1980 و إلى غاية 1995 هناك ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى كوريا الجنوبية، ليواصل هذا الارتفاع لكن بوتيرة أكبر على مدار سنتين 2000 و 2005، لتشهد سنة 2010 انخفاض، ثم سجلت سنة 2011 ارتفاع طفيف لتعود سنة 2012 و تسجل انخفاض، تبعه ارتفاع سنة 2013، لتسجل سنتي 2014 و 2015 انخفاض معتبر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا بسبب تراجع الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان خاصة وهذا بسبب تراجع قيمة الين مقابل العملات الأجنبية الأخرى، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المتأتية من اليابان بشكل عام، لتعود سنة 2016 و 2017 على التوالي و تسجل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كوريا الجنوبية ارتفاع ملحوظ.¹

ج- الصادرات:

الجدول 05: قيمة الصادرات بكوريا الجنوبية (2000=100)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
القيمة	10.17	17.58	37.74	72.60	83.41	165.10	270.73
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	322.30	318.03	324.86	322.43	305.78	287.59	

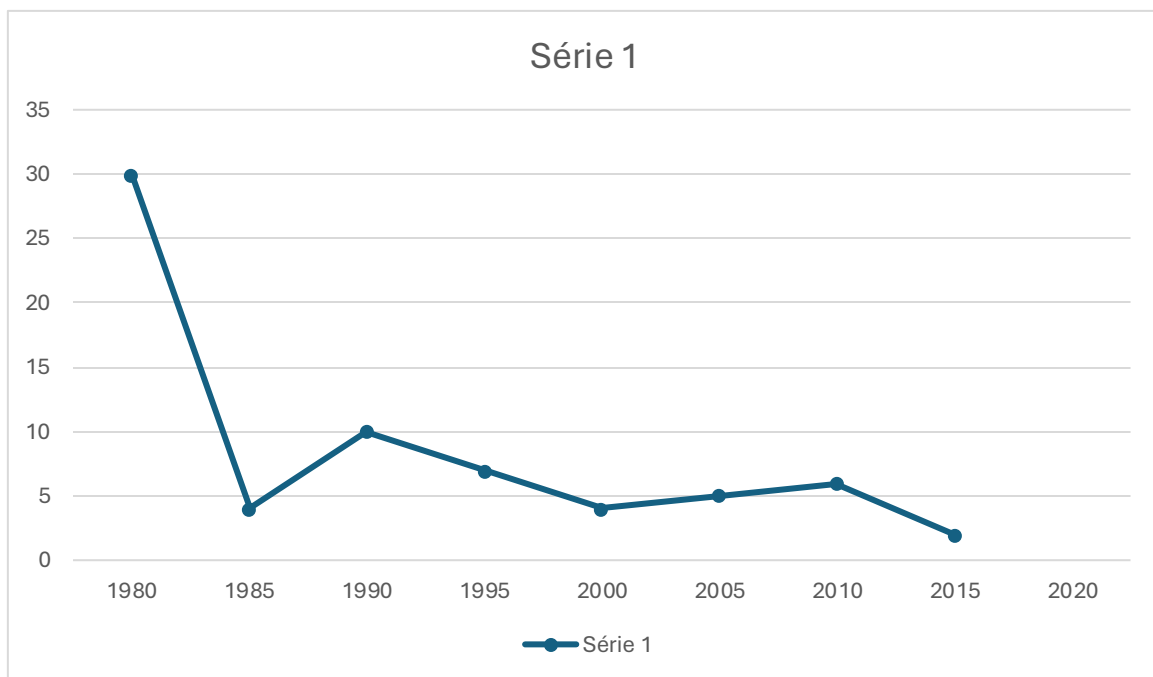
المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MIRCH.XD.WD!location-KR>

¹ زغيش محمد، مرجع سابق ذكره، ص 17.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد قيمة الصادرات الكورية خلال سنوات 1990، 1985، 2000، 2005، 2010 و 2011، كما يتضح الزيادة المعتبر المسجلة في سنة 2005 مقارنة بسنة 2000، و استمرار هذه الزيادة المعتبرة سنة 2010 و كذا سنة 2011 التي عرفت زيادة معتبرة و هذا خلال سنة واحدة، لتسجل بعدها انخفاض سنة 2012 ثم ارتفاع سنة 2013، لتسجل على مدار سنوات 2014، 2015، 2016 أنخفض في قيمة الصادرات ¹.

د- التضخم

الشكل 02: معدلات التضخم في كوريا الجنوبية.



المصدر: <https://ar.actualitix.com/country/kor/ar-statistics-economy-south-korea.php>

من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاض كبير في معدل التضخم في كوريا الجنوبية خلال 1960-1985، لتبقى باقي السنوات تسجل تذبذب في معدل التضخم، مع تسجيل انخفاض في المعدل خلال سنة 2018، و عند مقارنة سنة 1960 بسنة 2018 يتضح جليا حجم المجهودات المبذولة من قبل جمهورية كوريا و مدى نجاعتها، حيث تم الانتقال من نسبة تقترب من 30% إلى نسبة أقل 2.5% و تقترب من 0%.

المطلب الثاني: تجربة الدول العربية لسياسات التجارة الخارجية.

¹ زغيش محمد، مرجع سبق ذكره، ص19.

أولاً- سياسات التجارة الخارجية المتبعة في الدول العربية:

انتهج معظم الدول العربية مجموعة من السياسات لتحسين مستويات التجارة الخارجية سواء على صعيد الدول المصدرة أو المستوردة للنفط، فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، فقد تبنت غالبية الدول المجموعة العديد من السياسات والإصلاحات الهادفة نحو تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري، وتحديث التشريعات و القوانين المتعلقة بالتجارة داخل دول المجموعة، كما قامت بتطوير أنظمة المناطق الصناعية، و البنى التحتية المؤثرة في التجارة الخارجية، إلى جانب انتهاج معظم الدول تلك المجموعة سياسات تعمل على تشجيع التنوع الاقتصادي وتنمية قطاع الصناعة، وتشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة، و تبني سياسات اقتصادية تشجع الابتكار و الابداع، إضافة إلى ذلك قامت غالبية الدول المجموعة بتوجيه الاستثمارات إلى الصناعات عالية القيمة المضافة، تجدر الإشارة إلى أن السلطات في بعض دول المجموعة تعمل حالياً على تأسيس مراكز لتنمية الصادرات، بهدف تحسين الفرص التنافسية للصادرات السلعية الوطنية، كما أصدرت بعض دول المجموعة قانون لمكافحة الإغراق واتخذت عدد من التدابير التعويضية و الوقائية التي تواجه الصادرات الوطنية، للمحافظة على تنافسية صادراتها.¹

فيما يتعلق بمجال تسهيل التجارة، فقد تبنت بعض دول المجموعة عدد من الإجراءات، مثل تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد و التصدير، و استقبال المستندات الخاصة بتخليص البضاعة إلكترونياً، و اتباع أفضل الممارسات العالمية، و استخدام أحدث التطبيقات التقنية و اللوجستية المتطورة في هذا الإطار، إضافة إلى تدقيق المستندات بالبضائع مسبقاً قبل وصولها، بالاستفادة من نظام النافذة الواحدة.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد قامت غالبية دول المجموعة بتبني الإصلاحات و السياسات التي تساهم في تحسين مستويات التجارة الخارجية، من خلال إنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، و تبادل المعلومات بصورة إلكترونية، و رقمنة الوثائق الخاصة بالاستيراد و التصدير، هذا و تعتبر رقمنة جميع الوثائق و إجراءات التجارة الخارجية، وصولاً إلى الميكنة الكاملة لقطاع التجارة الخارجية.

ثانياً- اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية:

¹ محمد إسماعيل، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، يونيو 2020. دولة الامارات المتحدة، صندوق النقد العربي، ص5.

انعكست السياسات سالفة الذكر و المتبعة من جانب الدول العربية على أداء التجارة الخارجية للدول العربية، حيث بلغ حجم التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال 2018 ما قيمته 1920 مليار دولار مقارنة ب 1765 مليار دولار خلال سنة 2017، محققة بذلك نسبة ارتفاع بلغت حوالي 8.8 في المئة بما يعكس ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الاجمالية إلى 1095.4 مليار دولار عام 2018 مقارنة ب 965.4 مليار دولار خلال سنة 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14.5 في المئة عما كانت عليه سنة 2017، بالنسبة للواردات السلعية الاجمالية العربية، فقد شهدت ارتفاعا طفيفا عام 2018 لتبلغ ما قيمته 824.6 مليار دولار مقارنة بما نحو 808.8 مليار دولار عام 2017، أي ارتفاع بلغت نسبته 1.9 في المئة.

فيما يتعلق بالصادرات السلعية ، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية لمستويات لم تشهدها منذ سنة 2014، إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الاجمالية عام 2018 مقارنة بعام 2017، مما أثر في وزن الصادرات الاجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية، لتبلغ نحو 5.7 في المئة في عام 2018 مقابل 5.4 في عام 2017، في المقابل سجل وزن الواردات العربية عالميا انخفاضا ليبلغ 4.2 في عام 2018 مقارنة ب 4.5 بالمئة في عام 2017، يعزى الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول العربية بتقليل مستويات الانفاق العام، إضافة إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول العربية نتيجة الضغوط التي تتعرض لها أسعار الصرف عملاتها المحلية، مع تراجع الموارد من النقد الأجنبي، و كذلك انخفاض أسعار السلع الغذائية باعتبار أنها تمثل نسبة كبيرة من واردات الدول العربية.¹

¹ محمد إسماعيل مرجع سابق، ص 6

الجدول 06: التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2017-2018)

معدل التغير السنوي (%)		القيمة (مليار دولار أمريكي)		البند
2018	2017	2018	2017	
14.5	19.9	1.095.4	956.4	الصادرات العربية
1.9	-0.3	824.6	808.8	الواردات العربية
8.2	5.3	19.180.6	17.730.0	الصادرات العالمية
7.7	5.0	19.407.9	18.024.0	الواردات العالمية
		5.7	5.4	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
		4.2	4.5	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

المصدر: صندوق النقد العربي، 2019 "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

من المرجح أن تتراجع قيمة تجارة المنطقة العربية من السلع و الخدمات بمعدل 22% إلى 1803.5 مليار دولار خلال عام 2020 تأثرا بفيروس كورونا المستجد و الإجراءات المصاحبة له و ذلك حسب تقرير الافاق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط و وسط آسيا، الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020، و ذلك كمحصلة لهبوط الصادرات بمعدل 27.3% و الواردات بمعدل 16.2% خلال نفس الفترة، و حسب نفس المصدر من المرجح أن تتراوح معدلات الهبوط في صادرات الدول العربية ما بين 7.7% و 51.1% خلال عام 2020.

في المقابل يتوقع الصندوق أن تعاود تجارة السلع و الخدمات في الدول العربية ارتفاعها بمعدل 11.4% خلال العام 2021، مقارنة بالعام السابق كانعكاس متوقع لارتفاع قيمة الصادرات بمعدل 13.2%، و خصوصا مع تحسن الأسعار وعائدات النفط، و كذلك للارتفاع المتوقع في الواردات بمعدل 9.7% خلال نفس الفترة.¹

¹ صندوق النقد العربي، 2019 "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

الجدول 07: تجارة السلع و الخدمات في الدول العربية بمليار دولار.

تجارة السلع والخدمات في الدول العربية										
الصادرات					الواردات					
الدول	2019	التوقعات				2019	التوقعات			
		2020	%	2021	%		2020	%	2021	%
الجزائر	38.3	26.1	-31.9	27.6	5.7	54.2	41.7	-23.1	53.0	27.1
البحرين	29.6	24.3	-17.9	26.2	7.8	25.2	22.1	-12.3	23.1	4.5
العراق	93.9	53.0	-43.6	60.0	13.2	86.7	70.9	-18.2	80.4	13.4
الكويت	72.4	48.2	-33.4	52.6	9.1	65.0	57.1	-12.2	58.4	2.3
سلطنة عمان	43.0	30.5	-29.1	32.7	7.2	32.7	27.4	-16.2	29.0	5.8
قطر	92.0	68.0	-26.1	76.1	11.9	66.8	53.7	-19.6	55.5	3.4
السعودية	285.8	185.8	-35.0	219.1	17.9	210.0	174.1	-17.1	201	15.5
الإمارات	387.2	317.4	-18.0	364.9	15.0	306.5	270.4	-11.8	300	11.2
اليمن	1.6	1.0	-37.5	1.5	50.0	10.7	8.8	-17.8	10.1	14.8
جيبوتي	5.1	4.1	-19.6	4.5	9.8	4.8	4.3	-10.4	4.6	7.0
مصر	52.9	48.3	-8.7	37.2	-23.0	77.9	70.3	-9.8	57.0	-18
الأردن	16.3	11.6	-28.8	14.5	25.0	22.1	19.2	-13.1	20.9	8.9
لبنان	18.4	9.0	-51.1	12.1	34.4	31.5	16.3	-48.3	16.9	3.7
موريتانيا	2.6	2.4	-7.7	2.6	8.3	3.7	3.7	0.0	4.0	8.1
المغرب	44.0	30.4	-30.9	38.9	28.0	54.9	43.5	-20.8	52.6	20.9
الصومال	1.1	0.7	-36.4	1.2	71.4	5.2	5.2	0.0	5.8	11.5
السودان	5.3	6.0	13.2	7.0	16.7	9.8	9.6	-2.0	9.9	3.1
تونس	19.3	12.4	-35.8	16.2	30.6	24.7	16.8	-32.0	20.8	23.8
فلسطين	2.7	1.9	-29.6	2.3	21.1	9.2	7.4	-19.6	8.8	18.9
الدول العربية	1212	881	-27.3	997.1	13.2	1101	923	-16.2	1012	9.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الافاق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط و وسط آسيا، أكتوبر 2020.

ثالثا - فرص وفاق التجارة الخارجية العربية:

تحظى التجارة العربية البينية في ظل الظروف الحالية بالعديد من الفرص التجارية على المستوى الدولي و المحلي، ومن أهم هذه الفرص هي:

- أ- زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي للدول العربية مما زاد من المساهمة و تحسين الأداء ونمط توزيع الموارد، و رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، كما عمل ذلك على زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية وكل ذلك سوف ينتج زيادة في إنتاج السلع و الخدمات في الدول العربية و بالتالي زيادة و تنمية التجارة العربية البينية.
- ب- نجاح الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة بين البلدان المجاورة و العربية تعمل على زيادة التبادل التجاري و تطوير أساليب التعاون بين البلدان.
- ج- سهولة تمويل التجارة العربية في الوقت الحالي مما يسهل تنمية التجارة البينية بما يعزز القدرة التنافسية للمصدر العربي، كما يسهل على الترويج للتجارة العربية البينية و إقامة مشاريع مشتركة و إمكانية التبادل التجاري و الاستثماري بين شركائهم، بالإضافة إلى دراسة إمكانية انشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل.
- وأمام توافر هذه الفرص لفتح أفق واعدة لتنمية التجارة العربية البينية وحاجة الدول العربية إلى ذلك خاصة في الوقت الراهن ما يجعلها حريصة على إزالة كل العراقيل التي تعيق التجارة العربية.¹
- رابعا- حلول تطوير التجارة الخارجية العربية:
- أ- إجراء المزيد من الدراسات العلمية الكمية لبيان جدوى الصور المختلفة من التعاون التي تهدف لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي المشترك بوجه خاص، و إلى الوحدة العربية بوجه عام.
- ب- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية و توسيع نطاق شمولها وذلك باتخاذها صيغة مناسبة من صيغ التكامل الاقتصادي.
- ج- ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لتسهيل و تيسير التجارة البينية، و ذلك بتذليل الصعاب التي تواجهها، وذلك بتحسين المرافق المختلفة للنقل و الاتصالات و أدوات الربط.
- د- ضرورة توثيق التعاون فيما بين الدولة العربية و الاتحاد الأوروبي ، و ذلك وفق جهود قومية وجماعية و ليست قطرية منفردة، إذ أن مدلول أرقام التجارة الخارجية بين الجانبين تؤكد قوة تلك العلاقة.

¹ حمشة عبد الحميد، واقع التجارة الخارجية العربية "أفاق و فرص"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد: 06، العدد: 02، السنة 2022، ص 231.

ر- العمل على توسيع مبادرات القطاع الخاص في الاقتصادات العربية باعتباره المحرك الأول، و إتاحة الفرص له للقيام بدور أكبر في تشكيل العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية.

ك- بذل الجهود الجماعية لإيجاد روابط تجارية و مالية أكثر متانة بين الدول العربية لتحسين المناخ الاستثماري و ضمانات الاستثمارية، و تطوير أدوات الهندسة المالية الملائمة، وذلك باستخدام التطورات المتاحة في تكنولوجيا المعلومات، من أجل إقامة أسواق مالية في الدول العربية تتسم بالفاعلية و الوحدة، يكون من شأنها ضمان مستوى أفضل لتعبئة المدخرات لاستغلالها في استثمارات جديدة و استعادة الأموال المستثمرة في الخارج.¹

المبحث الثاني: تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

مرت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر بتحويلات بارزة، من الانغلاق إلى الانفتاح التدريجي، مواكبة للتطورات الاقتصادية العالمية، مما أثر على النمو و التنمية في البلاد.

المطلب الأول: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

نستعرض فيه أهم المراحل التي مرت بها الجزائر في مسارها لتحرير التجارة الخارجية انطلاقا من فرض الرقابة إلى التحرير المقيد فالتحرير الجزئي والتام مع إيضاح جملة من الإجراءات المتخذة في هذه المراحل وهي كما يلي:

أولا- مرحلة الرقابة على وظيفة التجارة الخارجية:

وتمتد هذه الفترة من استقلال الجزائر إلى غاية 1970. كان على السلطة غداة الاستقلال المفاضلة بين أحد الخطرين إما تحمل مخاطر التحرير الكلي للتجارة الخارجية مما يترتب عنه من آثار قد تبدو وخيمة على السيادة الفتية للدولة، و إما تحمل مخاطر الاحتكار الكلي لهذه الوظيفة مع ما قد يثيره ذلك من غضب لدى الشركاء التقليديين للجزائر و نعني بهم دول السوق الأوروبية المشتركة، و خاصة فرنسا، فارتأت الدولة آنذاك بمواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية دون حصرها في قطاع معين و هذا ما تضمنه

¹ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، افاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية، المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية، الخرطوم، السودان، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد: 02، السنة: 2003، ص95.

القانون رقم 166/62 المؤرخ في 1962/12/31، و قد اقتضت فكرة الرقابة على وظيفة الاستيراد واعتمدت في ذلك على ثلاث آليات:

أ- التعريف الجمركية: حيث قامت الدولة بالتمييز بين الواردات السلعية إما من حيث المنشأ أو النوع كما منحت فرنسا تفضيلات جمركية خاصة.¹

ب- الرقابة عن الصرف: فقد تم إنشاء بنك مركزي بمقتضى القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13 و الذي يعتبر هيئة إصدار وله صلاحية الرقابة على الصرف فهو يتولى مراقبة حركة رؤوس الأموال الصادرة والواردة في إطار السياسة النقدية.

ج- حصر الواردات: وذلك بموجب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16 و الذي ينص على حصر القائمة من السلع المستوردة المحظور استيرادها او تقييدها كميا و ذلك عن طريق رأي صادر عن الإدارة المركزية.

ثانيا- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

بدأت بؤادر هذه المرحلة تظهر بعد سنة 1970 إلى غاية 1990، تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، و تخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات . كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية و توسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص)، مما استدعى إصدار القانون رقم 29/88 لسنة 1988، و برغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم.

و قد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم 201/88 المؤرخ في أكتوبر في 1988 الذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر، و بصفة عامة يمكن القول إن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال سنة 1988 لا تعد و ان تكن احتكارا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير التجارة الخارجية، و قد تميزت فترة بعد 1988 بجملة من الإصلاحات التي باشرت

¹ مكايي الحبيب، التجارة الخارجية في ظل سياسة الحماية التجارية، المدرسة العليا للاقتصاد وهران، الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد: 02، العدد: 02، ديسمبر 2019، ص36.

السلطات العمومية نتيجة لوقوع البلاد في أزمة مالية بسبب انهيار أسعار النفط باعتباره المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة.¹

ثالثا - مرحلة التحرير الجزئي:

امتدت هذه الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1993، فتعتبر مرحلة تحرير تدريجي، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير، إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي للتجارة الخارجية و الجديد في هذه المرحلة هو أنه تم إدخال نظام شركات الامتياز و شركات البيع بالجملة بعد إصدار قانون النقد و القرض و ذلك لتفكيك الاحتكار، و تم السماح لكل من يحمل السجل التجاري بممارسة التجارة الخارجية و الحصول على النقد الأجنبي ابتداء من أفريل 1991 وتم إلغاء تراخيص الاستيراد. و تتجلى بعض المبادئ التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:

أ- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.

ب- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطر و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.

ج- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

د- محاربة التضخم و كل أشكال التسربات.

و استمرت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى غاية إحلال مخطط التمويل الخارجي محل البرنامج الشامل للاستيراد PGI، و لكن بقيت هذه البرامج تبدي سلباتها بسبب التطبيقات الغير مدروسة و تراكمت الديون الخارجية.

رابعا - مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:

بالرغم من المراحل الأولى التي مرت بها الجزائر في خطواتها إلى تحرير التجارة الخارجية إلا ان هذه الخطوات لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المنشودة خاصة الظروف التي صاحبت تلك المدة كانخفاض في أسعار النفط و زيادة نسب التضخم، و منه لم يكن على الدولة إلا تحرير التجارة الخارجية بشكل تام و مباشر و هذا ما اتضحت معالمه من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، وينص في مادته الأولى على شروط تدخل الأشخاص المعنويين و التجار في التجارة الخارجية

¹ مكاوي الحبيب، مرجع سابق ذكره، ص37.

و قد أقر هذا المشروع بضرورة التحرير التام للتجارة الخارجية بشرط تسجيل كل شخص طبيعي او معنوي بصفة تاجر في السجل التجاري، و شمل جميع المعاملات سواء الاستيراد او التصدير او النقل.¹

و قد تزامن صدور المرسوم رقم 91-37 بالتعليمية رقم 03-91 الصادرة في أفريل 1991 من قبل بنك الجزائر، و المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد السلع للجزائر و تمويلها، و التي تنص على أنه ابتداء من أول أفريل 1991 يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونا في السجل التجاري أن يقوم باستيراد أية منتجات أو بضائع ليست ممنوعة أو مقيدة، و ذلك بمجرد ان يكون له محل مصرفي ودون أية موافقة أو رخصة قبلية و بالتالي أصبحت جميع القوانين المتعلقة بتراخيص الاستيراد مراقبة الصرف ملغاة بقوة القانون، لكن المرسوم المشار إليه سابقا أتبع فيما بعد ببعض التعليمات التي تستثني و تمنع من تصدير المجموعة من السلع إضافة إلى إعادة النظر في المواد المرخص استيرادها وهذا على النحو التالي:

أ- بالنسبة للمواد المستوردة فقد جاءت التعليمية رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 لتعيد النظر في قائمة المواد المرخص في استيرادها و هي المواد الإستراتيجية كالمحروقات و المواد الاستهلاكية الأساسية إضافة إلى المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار، و بعض المواد الممنوعة من الاستيراد كالشاحنات و الآلات الكهرو منزلية لأنها لا تستفيد من عملة صعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة.

ب- وفيما يخص عمليات التصدير تم فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات و تنويعها إذ نجد عدا السلع المنصوص عليها في القرار المشترك ليوم 9 أفريل 1994 والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير و تشمل أشجار النخيل الأغنام و الأبقار الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل المنفعة وطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية فإن كل السلع الأخرى محررة من التصدير.

كما أنه و لمواصلة الانفتاح التجاري تم تخفيض التعريفة الجمركية إلى 50% بسنة 1996 لتصل إلى 40% بسنة 1998، هذا و بفضل إعادة الهيكلة للتعريفة الجمركية لسنة 2001 عرفت مجموعة من الإعفاءات والمعدلات المنخفضة أقصاها 30%، و فب إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 عملت الدولة إلى حد اليوم على إخضاع الاقتصاد الوطني لضوابط السوق الحر.²

¹ مكايي الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص37.

² مكايي الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص38.

المطلب الثاني: اهم الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر.

أولاً- منطقة التبادل العربي الحر:

في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية , قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية.

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية و كذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة.

أعاد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995.

في اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996 , تم التأكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتداء من جانفي 1998.

كما تم تبني:

- مبدأ المعاملة الوطنية العربية
- مبدأ الشفافية
- مبدأ تبادل المعلومات
- مبدأ توحيد التعريفات
- المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات , كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي¹.

تم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة و المتمثلة في:

-لجنة المتابعة و التنفيذ.

¹<https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange>

-لجنة المفاوضات التجارية.

-لجنة قواعد المنشأ.

ثانيا - اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية:

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل.

تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لاتنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري ،تعاون اقتصادي و مالي ،تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة. تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية.

و دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 و لم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير و متابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر 2004.

إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة و إقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة في هذا الإطار بتاريخ 23 أوت 2005 (و التي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة).

فقد قامت وزارة التجارة بخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية بإعداد "دليل الكتروني" يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية و الموجه لعناية رؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين كما تم إيداع نسخ منه للصحافة.

في هذا الإطار تم إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة هذا الاتفاق ميدانيا، بتاريخ 23 أوت 2005¹.

¹<https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association>

ثالثا - انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفية الجمركية ابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفية الجمركية في 17 جوان 1987، وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، ز عقد أول اجتماع له في أفريل 1998، و تتمثل مهام فوج العمل في تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار، حيث تم اعداد أول مشروع تقرير 2006 و تمت مراجعته في 2008، و آخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، برازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للجزائر، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية و الخصخصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات، أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة، سجلنا تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول و أهمها: الاورغواي، سويسرا و الأرجنتين.¹

المطلب الثالث: مستقبل الجزائر في التجارة الخارجية.

تعمل الجزائر على تحرير اقتصادها من التبعية لقطاع المحروقات بعدما كان للنفط الحصة الكبيرة لسنوات على عائدات البلاد، بجعله أكثر تنوعا من خلال النهوض بالقطاعات الواعدة و دعم الإنتاج المحلي، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء في مجالات عدة و توجيه منتجاتها نحو التصدير. و باشرت الجزائر إصلاحات عميقة وهيكلية لتصحيح الاختلالات في مجال الاقتصاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار و ترشيد الاستيراد بالموازاة مع تطوير الصناعات الوطنية، مع إعادة رسم خريطة التجارة

¹ قرين ربيع، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل و عوامل الحذر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث الدراسية، الغ عدد: 05، ص452.453.

الخارجية للبلاد، بما تقتضيه المنفعة الداخلية و التحديات الجيوسياسية في العالم، وفق رؤية تهدف إلى تحقيق 29 مليار دولار كصادرات غير نفطية بحلول 2030.

و حقق مجال التصدير خارج المحروقات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أرقاما غير مسبقة تخطت عتبة 7 مليار دولار متوقعة هذا العام بعدما كانت صادراتها خارج المحروقات لا تتجاوز 3.8 مليار دولار قبل سنة 2020، بمعدل نمو سنوي يتجاوز 4.5%.

أولاً- تنظيم التجارة:

يعد تنظيم التجارة الخارجية أولوية من بين أولويات الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" ضمن استراتيجية تهدف لرفع الصادرات غير النفطية للبلاد بحلول سنة 2030، مع الحرص على أن لا تسبب العملية في فقدان المنتجات بالأسواق المحلية.

و في هذا السياق، أمر الرئيس الجزائري بإعداد مرسوم رئاسي ينظم التجارة الخارجية، بما فيها عمليات التصدير التي تتطلب دراسات جدوى مالية و اقتصادية للسوق المحلية و الدولية حتى لا يتحول التصدير إلى نقمة و سببا لندرة السلع و اختلال السوق المحلية.

و أمر السيد الرئيس تبون بمواجهة ندرة السلع مهما كانت أسبابها و باتخاذ اللازم على مستوى وزارة التجارة لمحاربة تكتلات الاستيراد التي قال أنها تحول ابتزاز الدولة، و سحب تراخيصها و سجلاتها التجارية في حال ثبوت تورطها، بحسب بيان للرئاسة الجزائرية.

وإضافة إلى مراجعة جذرية لتنظيم تسويق المنتج الوطني إلى المواطن من خلال سن قانون يتم فيه استعمال نظام ضبط الأسعار بمراسيم عندما يتعلق الأمر بأسعار غير معقولة للمنتجات في موسمها.

ثانياً- استقرار الاقتصاد:

واعتبر المحلل الاقتصادي جلول سلامة أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتنظيم التجارة قد تعود إلى تسجيلها اختلالا ناتجا عن تصدير بعض المنتجات رغم عدم اكتفاء السوق الوطنية منها، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات جمركية تنظيمية تدخل ضمن صلاحياتها دون إلحاق ضرر بحرية المنافسة والتجارة الخارجية¹.

¹ <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/25/>

وأكد سلامة في حديثه مع الجزيرة نت أن الجزائر تبحث من خلال هذه الإجراءات عن استقرار اقتصادي شامل من خلال الوصول إلى استقرار نقدي، خاصة الاستقرار في أسعار الصرف بين الدينار وبقية العملات الأجنبية المتداولة بين الجزائر وشركائها.

ويرى أن هذه الإجراءات تهدف من خلالها الجزائر إلى ضمان الحد من انعكاسات تذبذب الأسواق العالمية على سوقها المحلي وتأثيرها على الأسعار، وكي لا تؤثر متوسط دخل الفرد الوطني، مع الحفاظ على الميزان التجاري من خلال الموازنة بين قيمة السلع المستوردة والسلع المصدرة.

من جانبه، اعتبر الخبير الاقتصادي عبد القادر سليمان أن الهدف من تنظيم السوق هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وضمان تشبع السوق الوطنية بالمنتجات ثم الذهاب نحو تصديرها، لعدم خلق ما تسمى الندرة أو نزاع السوق الداخلية والحفاظ على الموارد وتجنب تذبذب الأسواق الوطنية.

ثالثا - شراكات مفتوحة:

وقال سليمان في حديثه مع الجزيرة نت إن الجزائر تضع إستراتيجية وطنية للتصدير خارج المحروقات تنطلق من تشجيع الاستثمار محليا وزيادة الإنتاج ثم الذهاب للاكتفاء الذاتي.

واعتبر الخبير الاقتصادي أن الكرة اليوم في ملعب المنتجين والقطاع الخاص في ظل التحفيز المالية والضريبية والجمركية التي اتخذتها الدولة لتشجيع الإنتاج محليا والوصول إلى التوطين، إلى جانب تعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بقانوني الاستثمار والعقار الاقتصادي.

وأكد سليمان أن باب الشراكات أصبح مفتوحا اليوم مع المستثمرين الأجانب، خاصة مع الدول الصديقة مثل تركيا وقطر والصين وإيطاليا¹.

وأشار إلى ضرورة البحث عن أسواق جديدة عن طريق معارض دائمة ومعارض المنتوجات الجزائرية كالتي تقام في نواكشوط والدوحة، مع تشجيع الدبلوماسية الاقتصادية على جذب شراكات وإبرام اتفاقيات متوسطة وطويلة المدى، ليضمن المنتجون والمصدرون أسواقا خارج الجزائر، مما يعني ضمان صادرات خارج المحروقات.

رابعا - قطاعات الاكتفاء الذاتي:

¹ <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/25/>

ويرى سليمانى عدم وجود تضارب بين رقم 29 مليار دولار صادرات خارج المحروقات التي تسعى الجزائري إلى بلوغه بحلول سنة 2030 وبين إجراءات تنظيم السوق المحلية.

وأكد إمكانية تحقيقه من خلال قطاعات معينة وصلت إلى التشبع والاكتفاء مثل "قطاع الحديد والصلب والمعادن والمناجم، وكذلك الإسمنت وبعض المنتجات الصناعية والصناعات الغذائية".

من جانبه، قال علي باي ناصري نائب رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين إن بلوغ 29 مليار دولار صادرات جزائرية خارج المحروقات رهان كبير بالنظر إلى قيمة الصادرات الجزائرية التي تعد منخفضة.

وعاد ناصري في حديثه مع الجزيرة نت إلى قائمة القطاعات المصدرة التي تمتلك قدرات إنتاجية تسمح لها بالتصدير دون التأثير على السوق المحلية على غرار الأسمدة التي تمثل 60% من الصادرات خارج المحروقات، إلى جانب الحديد والصلب وقطاع والإسمنت الذي يسجل فائضا في الإنتاج يبلغ 18 مليون طن وقطاع المواد الغذائية.

واعتبر أن قطاع الأجهزة الكهربائية ومنزلية قطاع مهم في الجزائر، لكن قيمة صادراته لا تعكس فعلا حجم قدراته، إضافة إلى القطاع الفلاحي الذي يفقر إلى رؤية تصدير تتماشى مع إمكانياته.

وأكد ناصري على ضرورة القيام بتقييم شامل لكل القطاعات التي قد تساهم في توفير العملة الصعبة للبلاد من خلال التصدير ووضع إستراتيجيات للدفع بها تتماشى مع الأرقام المرجو بلوغها¹.

رابعا - انشاء هيئتين مختصتين في الاستيراد و التصدير لمنح الشفافية للتجارة الخارجية:

وكان رئيس الجمهورية قد أعلن، خلال الطبعة الثانية للقائه مع المتعاملين الاقتصاديين، أن وكالة ترقية التجارة الخارجية "الجكس" لن تتدخل مستقبلا في نشاط التصدير والاستيراد، موازة مع استحداث هيئتين جديدتين، الأولى تختص بالتصدير فيما تتكفل الثانية بتأطير الاستيراد.

وفي هذا الصدد، أكد الخبير الاقتصادي، أبو بكر سلامي، أن الهيئتين ستكونان أداتين يعتمد عليهما الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي في تأطير أحسن لعمل المستوردين و المصدرين وإضفاء الشفافية على نشاطهم، من خلال رقمنة التعاملات وتبسيط الإجراءات الإدارية.

¹ <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/25/>

ولضمان عدم تكرار نفس تجربة "الجكس" مع الهيئتين اللتين سيتم استحداثهما، أبرز السيد سلامي أهمية استحداث نصوص قانونية وتنظيمية تحدد مهامها بدقة.

وفي مجال الاستثمار، ثمن السيد سلامي قرار رئيس الجمهورية المتعلق بتقوية الشباك الوحيد الذي سيضم ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والبنوك "بكامل الصلاحيات" عبر الوطن، معتبرا هذا القرار "خطوة من شأنها أن تسهل للمتعاملين الاقتصاديين عمليات الجمركة ودفع الضرائب والتعامل مع البنوك، وتغنيهم عن التنقلات الكثيرة بين الإدارات"، مبرزا أهمية "توفر السرعة في التنفيذ والرقمنة وتبسيط الإجراءات".

من جانبه، اعتبر الخبير والمستشار الاقتصادي، عبد القادر سليمان، أن الجزائر قادرة على تحقيق هدف 10 مليارات دولار كصادرات خارج المحروقات هذه السنة، والذي سطره رئيس الجمهورية كهدف آمل تحقيقه، وذلك خلال لقائه بالمتعاملين الاقتصاديين.

ونوه الخبير بإعلان رئيس الجمهورية عن إطلاق مصنع لمعالجة الحديد والصلب ببشار في غضون أسبوعين، والذي من شأنه - كما أشار إليه - أن "يضاعف حجم صادرات الحديد".

كما ثمن اعلان رئيس الجمهورية عن تدعيم الاقتصاد الوطني بميناء خاص بتصدير الإسمنت، والذي "سيحفز الشركات الناشطة في المجال للتصدير"، مؤكدا أن "الأسواق موجودة لكن الجانب اللوجستيكي هو الذي يعرقل"، علما أن حجم الصادرات حاليا يتجاوز 40 مليون طن سنويا.

واعتبر السيد سليمان أن تأكيد رئيس الجمهورية سعي الجزائر للوصول إلى صدارة القارة الإفريقية اقتصاديا وتحقيق ناتج داخلي خام بقيمة 400 مليار دولار "طموح، مشروع وممكن".¹

المبحث الثالث: الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تسعى الجزائر لتعزيز صادراتها خارج المحروقات عبر استراتيجيات مختلفة، تشمل دعم الإنتاج المحلي، تحسين الجودة، و توسيع الأسواق الخارجية، مما يسهم في تحقيق تنويع اقتصادي ممتاز.

المطلب الأول: تطوير البنية التحتية اللوجستية التحتية.

أولا- تحليل واقع الخدمات اللوجستية في الجزائر .

¹ https://www.aps.dz/ar/economie/178426-2025-04-14-13-54-12

يعبر المؤشر الكلي أو المركب عن مدى كفاءة الخدمات اللوجستية في الجزائر، وفي ما يلي جدول يوضح تطور القيمة هذا المؤشر في الجزائر و ترتيبها خلال فترة (2007-2022).

الجدول 08: تطور الخدمات اللوجستية للجزائر في المؤشر العام في الفترة ما بين 2007-2022

السنوات	قيمة المؤشر	المتوسط العالمي	أعلى قيمة عالميا	الترتيب العالمي
2007	2.06	2.74	4.19	140
2010	2.36	2.87	4.16	130
2012	2.41	2.87	4.19	125
2014	2.65	2.89	4.17	96
2016	2.77	2.88	4.27	75
2018	2.45	2.87	4.20	117
2022	2.50	3.00	4.30	97

المصدر: مراد بوسعيدية، واقع أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد:09، العدد:02، 2024، ص13.

المؤشر المركب في الجزائر خلال هذه الفترة عرف نموا و تطورا ملحوظا مسجلا أعلى قيمة له سنة 2022 قدرت ب 2.50 من 5، و هذاما إنعكس فعلا على ترتيبها العالمي الذي كان 140 سنة 2007 وأصبح ترتيبها 97 من أصل 160 دولة، لكن الملاحظ كذلك أن كل القيم التي سجلتها الجزائر خلال هذه الفترة كانت تحت المتوسط العالمي، وبعيدة عن أعلى قيمة مسجلة عالميا و التي قدرت سنة 2022 ب 4.30 من 1.5¹

ثانيا- معوقات الأداء و الحلول المقترحة لتعزيز تنافسية الخدمات اللوجستية الجزائرية في الأسواق الدولية.

أ- تحليل و تشخيص أداء المؤشر العام: على الرغم من أن المؤشر الكلي قد عرف تطور نسبي في الأداء من (2.06 إلى 2.50) ومن المرتبة 140 إلى 97 (طيلة فترة الدراسة، إلا أن هذا التطور كان ضعيف ولم يرق للمستوى المأمول في مدة تجاوزت 15 سنة، بل كانت كل القيم التي حققها تحت مستوى المتوسط العالمي، و هوا ما أدى فعلا إلا زيادة تكلفة الأنشطة، تقليص إمكانية التكامل مع سلاسل القيمة

¹ مراد بوسعيدية، واقع أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد:09، العدد:02، 2024، ص13.

العالمية، و ضعف تنافسية الخدمات اللوجستية في الأسواق الدولية، و في مايلي نفسر الأسباب المجملة لضعف أداء المؤشر العام.

1- تعاني الجزائر من ارتفاع تكاليف في العديد من العمليات اللوجستية مما يؤدي إلى تأخير التسليم الشحنات و تأخير وصولها إلى الوجهة المحددة، و في هذا الصدد يؤكد رئيس الشركة أوبتيشارج أن معدل التكلفة اللوجستية يقدر ب 35 بالمئة من السعر النهائي للمنتوج ، بينما المعدل العالمي يقدر ب 15 بالمئة و تصل في بعض الدول المتقدمة إلى 05 بالمئة.

2- ضعف التخطيط الاستراتيجي في سلسلة اللوجستية و عدم تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

3- ضعف البنية التحتية الموانئ، المطارات و السكك الحديدية.

4- ضعف الاستثمارات الموجهة للتطوير المنظومة اللوجيستية.

5- نقص المهارات و الكفاءات البشرية المؤهلة المدربة.

6- كثرت اللوائح التنظيمية (الإجراءات و القيود التنظيمية و الإجراءات الجمركية في الحدود) السياسات الحكومية المعقدة (التعقيدات الإدارية في سير العملية اللوجستية).

ب- الحلول المقترحة لتعزيز تنافسية الخدمات اللوجستية الجزائرية في الأسواق الدولية:

1- ضرورة تطوير البنية التحتية اللوجستية في الجزائر (داخليا و خارجيا) خاصة فيما يتعلق في المطارات و السكك الحديدية و الموانئ و معايير الحدود و زيادة طاقتها الاستيعابية.

2- بذل جهود إضافية في إصلاح الإدارة العامة من خلال تعميم عملية رقمنة المؤسسات و القطاعات مما يخفف من عبء المستندات و الوثائق الإدارية للمستوردين و المصدريين.

3- إصلاح الادارة الجمركية باعتبارها فاعل مهم في التجارة الخارجية و أداة وصل بين المستورد و المصدر.

4- إعادة ضبط السياسات المتعلقة بتعريفات الجمركية و التأمينات و النقل و خدمات ما بعد البيع.

5- فتح المجال أمام الخواص و تخفيف احتكار الدولة لتسيير الموانئ.

6- التشجيع على ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني و خلق اقتصاد تنافسي خارج قطاع المحروقات.¹

7- زيادة الاهتمام بالعنصر البشري و تكوينه و تأهيله كعامل رئيسي في تحسين الخدمات اللوجستية.

المطلب الثاني: تحسين المناخ الاستثماري.

أولا- تجربة الاستثمار في الجزائر قبل وما بعد 2019.

أ- سياسة التنويع الصادرات: تعد سياسات تنويع الصادرات أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية و منها الجزائر، التي تعتمد على مورد اقتصادي ناضب، تتأثر أسعاره و صادراته بالتطورات في أسواق النفط الخارجية، الشيء الذي أثر سلبا على مسارها التنموي، هذا وتمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الاقتصادية الكبرى، و التي لا تتحقق إلا بتوسيع شبكة مصادر الإيرادات العامة و التنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك استوجب على الدول النفطية ومنها الجزائر تنويع اقتصادها، فالمتتبع لتطورات الاقتصاد الجزائري يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات و الاعتماد الكبير على عائدته، وقصد الخروج من هذه التبعية و جعل اقتصادها أكثر تنوعا استوجب عليها النهوض بالقطاعات الواعدة و تودعها نحو التصدير سواء في المجال الصناعي، الزراعي و السياحي.

ب- مساهمة قطاع المحروقات: يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بحوالي 97 بالمئة في الصادرات الوطنية مما يهدد مستقبل التنمية بها، خاصة مع إمكانية نضوب مادة النفط في المستقبل القريب و غياب استراتيجية تنموية واضحة المعالم و اعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية.

لذا كان لابد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها، إلا أنه ورغم الجهود المبذولة و خاصة مع برامج الإنعاش الاقتصادي بقي هيكل الصادرات خاضعا لسيطرة القطاع المحروقات و ظلت الصادرات الخارجية ضعيفة و غير متنوعة، مما يستدعي تضافر الجهود لتطبيق استراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على بناء جهاز انتاجي قوي و الاستثمار في القطاعات الواعدة، وذلك بالتوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تشجيع و تطوير القطاع السياحي، و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

¹ مراد، بوسعدية، المرجع السابق، ص16.15

ج- الاستثمارات العامة في الجزائر من خلال دراسة و تحليل مختلف برامج التنمية 2000-2014:

تحتل الاستثمارات العامة في الجزائر مركزا هاما، هذا المكانة نتاج اعتبارين أساسيين، أولهما إيديولوجي و الآخر نفعي عملي، فهذه الاستثمارات تمارس دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص لمجموعة من الأسباب و الاعتبارات، ولهذا تثبت الجزائر سياسة توسعية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة ضمن خطة التنمية الخاصة في الفترة من 2000 إلى 2014 من خلال مجموعة من البرامج، و التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة، و رصدت مبالغ مالية معتبرة وقد تمثلت هذه البرامج التنموية فيما يلي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

2- برنامج دعم النمو الأول 2005-2009.

3- برنامج دعم النمو الثاني 2010-2014.

و الملاحظ على هذه البرامج انها لم تتحقق المبتغى خاصة و ان النظام البائد كان يؤكد على ضرورة عدم تضخيم الفواتير و اللجوء إلى الفساد و يؤكد أيضا على محاربة الغش و المحسوبية و غيرها و هوا ما لم يتحقق أي منها على الإطلاق بدليل أن أسعار البترول وصلت في وقت ما إلى 120 دولار للبرميل و لم يستفد منها المواطن آن ذاك، و تدنت إلى أن وصلت لأقل من 50 دولار في وقت العصاةة و أيضا لم يتحقق شيء.

د- تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر و دورها في خلق التكامل الإنتاجي:

إن الهدف من تحقيق التغيير البناني أو الهيكل في الاقتصاد الجزائري من خلال عمليات الاستثمار المباشر التي يقوم بها القطاع العام يتمثل في إقامة و بناء قاعدة اقتصادية متنوعة و مستقلة و قادرة على تغذية نفسها بنفسها، ولا يتأتى ذلك إلى من خلال تعميق درجة تشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، و تقليل الاعتماد على العالم الخارجي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، أو الاعتماد على مورد واحد (الريع البترولي).¹

¹ ميلاس محمد الزين، تحفيز الاستثمار خارج قطاع المحروقات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة دقاتر السياسة و القانون، المجلد: 14، العدد: 01، السنة: 2022، ص521.522.

هـ - محاولة بناء اقتصاد وطني للاستثمار والتصدير:

أولى النظام الجديد في الجزائر المنبثق عن انتخابات 12 ديسمبر 2019 أهمية هامة للاستثمار وعدم الاعتماد كلية على الريع البترولي و هذا من خلال دفع عجلة التنمية و الاقتصاد و محاولة مزيد من التصدير إلى الخارج و خاصة الدول الافريقية و بعض الدول الاوربية فيما يخص الكثير من المواد والتي يمكن إذا صدقت النيات أن تعوض بما يقل عن 60 إلى 70 بالمئة من الريع البترولي.

وللعلم فقد أولى الرئيس الجديد " عبد المجيد تبون" أهمية خاصة للإنتاج الوطني، و قد تجسد ذلك من خلال أولى خرجاته خارج قصر المرادية محليا بالتوجه إلى قصر المعارض حيث عقد هناك سلسلة لقاءات مع القائمين على المعرض الوطني للإنتاج وأكد لهم ضرورة الارتقاء بالمنتوج المحلي في كل القطاعات و خاصة الإنتاجية منها و أيضا في مجال الاستثمار و التركيز على ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي الذي يستفيد منه غيرنا من الدول بما يقل على 15 إلى 20 مليار دولار سنويا.

و- اهتمام الجزائر بفرص الاستثمار الإفريقية و المتوسطية:

شارك الرئيس المدير العام لمجمع السونالغاز، رئيس اللجنة الجزائرية للطاقة " شاهر بولخراس" يوم 14 جانفي 2020، في أشغال الجمعية العامة للمرصد المتوسطي للطاقة الذي يعد آلية للاندماج الطاقوي الجهوي، حسب ما أورده بيان لمجمع السونالغاز.

و على الهامش شارك السيد بولخراس في الندوة المنظمة في نفس اليوم بالعاصمة المصرية القاهرة، حول تحسين السوق الطاقوية على المستوى المتوسطي و الافريقي. كما تطرق إلى فرص الاستثمار الطاقوي بالجزائر، مؤكدا على إرادة الدولة في العمل على إرساء ديناميكية لتطوير القطاع قائمة على انتقال حقيقي من اقتصاد يعتمد بقوة على النفقات العمومية إلى اقتصاد متنوع و خالق للثروات، و قد أكد أن سياستنا الطاقوية تدمج من الآن فصاعدا الطاقات المتجددة من أجل التحضير الأمثل للإنتقال الطاقوي، و تخفيف الاعتماد على المحروقات تدريجيا.¹

ر - قانون المالية ل2020:

¹ الزوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، المجلد: 08، العدد: 08، ص169-168.

تضمن الصيغة الجديدة لمشروع قانون المالية الجديد لسنة 2020 التي صادق عليها مجلس الحكومة يوم 25 سبتمبر 2019، خلال اجتماع للحكومة تضمن أحكاما جديدة تحفز الاستثمار خارج المحروقات و كذا تنويع الموارد المالية إذ أقر تسهيلات و تحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة، التي تنشط في مجال الابتكار و التكنولوجيات الجديدة و إعفاؤها من الضريبة على الأرباح و الرسم على القيمة المضافة، بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق و ضمان تطويرها لاحقا.

وفي إطار تحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاقتصاد الوطني تم رفع القيود المنصوص عليها في إطار قاعدة 51/49، المطبقة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر وخاصة بالقطاعات الغير استراتيجية، ومن بين القرارات المتخذة تقرر تنويع مصادر التمويل الاقتصاد من خلال فتح إمكانية اللجوء، إلى التمويل الأجنبي لدى مؤسسات المالية الدولية للتنمية من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية المهيكلة و المربحة إلى جانب توسيع القاعدة الجبائية، لا سيما من خلال تعزيز الضرائب و الرسوم على الثروة و الممتلكات. ومن أجل تحصيل كل الضرائب و الرسوم و الحقوق لفائدة خزينة الدولة و الجماعات المحلية، وفقا لنظرة جديدة وبرغماتية توفر كل الشروط اللازمة لأن يكون فيها المسؤول عن عمليات التحصيل أما الالتزام بتحقيق النتيجة التي تكون معلنة و محددة مسبقا قبل بداية كل سنة مالية.

ز- دمج القطاع العام و الخاص و التركيز على الاستراتيجية المربحة:

ثمن الخبير الاقتصادي عبد الرحمان بن خالفة الإجراءات المذكورة في قانون المالية 2020 ، وأكد أنه "لا يجب بين القطاع العام و الخاص، المهم ان تكون الاستراتيجية مربحة، و أن تكون الوصاية الإدارية أقل بكثير من الحوكمة"، و وصف هذا الاتجاه بالاتجاه الجيد والذي ينبغي أن تكون له أدوات ثانية لأن الفصل بين الادارة والمدير العام و إدخال أعضاء مجلس الإدارة مستقلين، كل شيء يسير وفق ربحية المؤسسات و عصرنتها و ربحيتها، كما لا يجب أن تعود من جديد للوصاية على اعتبار أن هذه القفزة هي قفزة نوعية.¹

و يضيف الخبير الاقتصادي عبد الرحمان قائلا: "و بالموازاة مع ذلك يهدف قانون المالية 2020 إلى تعزيز مجهودات عصرنة النظام المصرفي و المالي الذي باشرته البلاد لدعم النمو الاقتصادي، حيث يتعلق الامر بضرورة تحول البنوك العمومية إلى مصارف تسعى إلى خدمة التنمية الاقتصادية بهدف

¹ ميلاس محمد الزين، مرجع سبق ذكره، ص528.

التطوير و جمع إيدار الاعوان الاقتصاديين و الأسر و الخواص، و تمويل و دعم النمو الاقتصادي إلى جانب تنويع الوساطة المصرفية في شتى أنواعها، و توسيع العرض القائم على التكنولوجيات الحديثة. وعن هذه الخطوة يضيف الخبير الاقتصادي عبد الرحمان بن خالفة مشرعا الوضع كتالي " أنه لما تتحرك البنوك فإن كل شيء يتحرك و يتحرك معه الاقتصاد الوطني، كما هو لزاما علينا أن نفكر في الغد القريب في دور البورصة.

ثانيا- قانون الاستثمار الجديد 18-22:

أصدر المشرع الجزائري قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22 على أنقاض القوانين السابقة التي لم تستطع جلب الاستثمارات لا سيما الأجنبية منها، حيث أرسى هذا القانون عدة مبادئ و ضمانات لتشجيع الاستثمار و جذب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة الاقتصاد الوطني، و توفير بيئة للاستثمار في الجزائر، و تتمثل في مبدأ الشفافية عن طريق الرقمنة، و المساواة بين المستثمرين، ومبدأ حرية الاستثمار، و ضمان الثبات التشريعي، و ضمان تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، و ضمان عدم التسخير الإداري أو نزع ملكية المشاريع المنجزة إلا وفقا للقانون.

كما أنه من أجل توفير حماية أكبر للمستثمرين فقد عزز دور القضاء في معالجة ملفات الاستثمار الوطني، أو عن طرق البديلة كالمصالحة أو الوساطة و التحكيم متى وجدت اتفاقيات مبرمة، أو اتفاق خاص، و استحداث لجنة وطنية عليا للطعن توضع لدى رئاسة الجمهورية.¹

¹ لعشاش محمد، المبادئ و الضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22 من التكريس إلى التعزيز، جامعة البويرة، الجزائر، المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد: 05، العدد: 03، السنة: 2023، ص175.

خلاصة الفصل:

تلعب سياسات التجارة الخارجية دوراً حيوياً في توجيه مسار التجارة الخارجية للجزائر، من خلال تبني أدوات واستراتيجيات متنوعة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. وتشمل هذه السياسات تحديد الرسوم الجمركية، وإبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتقديم الحوافز التصديرية، وإدارة القيود التجارية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، بالإضافة إلى دعم المشاركة في المنظمات التجارية الدولية، وتوفير المعلومات التجارية، وتحسين إجراءات التصدير والاستيراد، وتطبيق معايير الجودة، وتسهيل التمويل التجاري، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية. وجميع هذه العوامل تجعل سياسات التجارة الخارجية أداة أساسية لتنظيم وتنمية التجارة الخارجية للجزائر، وتحقيق أهدافها الاقتصادية. لذلك، وجب على الجزائر، التي تسعى إلى تحقيق تنويع اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، تحليل وتقييم سياساتها التجارية الخارجية بشكل مستمر، وتكييفها مع التطورات الاقتصادية العالمية، والسعي إلى بناء شراكات تجارية استراتيجية تخدم مصالحها وتفتح لها أسواقاً جديدة لمنتجاتها المتنوعة.

خاتمة:

ومن خلال دراستنا هذه، يمكننا الاستنتاج أن سياسات التجارة الخارجية تلعب دوراً حيوياً في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، من خلال تعزيز كفاءة العمليات التجارية وتقليل التكاليف، وتعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء، وتحسين شفافية الإجراءات التجارية، وتسهيل التوزيع العالمي للمنتجات الجزائرية المتنوعة. وبالتالي، يمكن القول إن سياسات التجارة الخارجية الفعالة تعزز التجارة الدولية للجزائر في القطاعات غير النفطية، وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تفتح أبواباً جديدة للابتكار والتطور في مجال الإنتاج والتصدير، من خلال تحفيز القطاعات الواعدة وتطوير المنتجات القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي يمكن أن تساهم هذه الجهود في تعزيز التنافسية، وتحفيز النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحقيق فوائد اقتصادية ملموسة للجميع.

ويجب أن نشير هنا إلى أهمية التعاون الدولي، وتطوير الاتفاقيات التجارية والسياسات الدولية الملائمة لتطورات الاقتصاد العالمي واحتياجات الجزائر، وتحقيق فوائدها الكاملة في تعزيز الصادرات غير النفطية وتحقيق التنمية المستدامة، والتأكيد على أهمية تطوير البنية التحتية الداعمة للتصدير في الجزائر، وتوفير التدريب والتأهيل المناسب للمصدرين والشركات حول كيفية الاستفادة من الفرص التجارية العالمية بشكل فعال وآمن، بما يساهم في تعزيز شمولية التجارة الدولية وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية أكبر للجميع. إلى جانب ذلك، ينبغي علينا النظر في التحديات التي تواجه تنمية الصادرات غير النفطية، مثل القيود التجارية والمنافسة الشديدة، والتحديات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتشريعات الدولية والمحلية، وضمان جودة المنتجات والقدرة على تلبية متطلبات الأسواق العالمية، من خلال التعامل مع هذه التحديات بشكل فعال. كما أن سياسات التجارة الخارجية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم الابتكار في القطاعات الاقتصادية الرئيسية غير النفطية، وتشجيع الاستثمارات في المشاريع التي تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

وقد أدركت الجزائر كغيرها من دول العالم حجم الفرص التي تتيحها التجارة الدولية المتنوعة، والتي من شأنها أن تساهم بفعالية في بعث ديناميكية النشاط الاقتصادي الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات. ومن خلال هذه الدراسة، تعرفنا على أهمية السياسات التجارية الفعالة ومتطلبات تحقيق أهداف تنوع الصادرات، حيث توصلنا إلى التأكيد على أن:

- البيئة القانونية والتنظيمية المستقرة والجاذبة للاستثمار وتطوير منظومة دعم الصادرات وحماية المصالح التجارية، والبنية التحتية اللوجستية المتطورة، هي من المتطلبات الرئيسية لتعزيز الصادرات الجزائرية غير

النفطية، والتي يجب أن يتم تصميمها وتنفيذها وفق رؤية استراتيجية تراعي خصوصية الاقتصاد الجزائري وإمكانياته الإنتاجية والتصديرية، وأن تساهم في تعزيز تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

- يواجه تطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر العديد من التحديات المرتبطة بضعف القدرة التنافسية لبعض القطاعات، وفي ظل التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية، وتزايد التهديدات الحمائية في بعض الدول، وعدم الجاهزية التامة لبعض البنى التحتية الداعمة للتصدير، التي تتميز بتنافسية متواضعة في سياق يتميز بتطورات سريعة في التجارة الدولية.

- يساهم تبني سياسات تجارية خارجية فعالة ومتكاملة في ترقية وتنشيط الصادرات غير النفطية، ورفع كفاءة وجودة المنتجات المصدرة وتخفيض التكاليف المرتبطة بالتصدير، كما سيكون له دور مهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتشجيع الابتكار في القطاعات الإنتاجية وتعزيز الشمول الاقتصادي.

وعلى ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة، يمكننا الخروج بالتوصيات التالية :

- تعزيز التشريعات التنظيمية بشكل أكبر، بحيث يجب أن تعمل الحكومة الجزائرية على وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم يدعم تنمية الصادرات غير النفطية ويوفر بيئة جاذبة للاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

- يجب تعزيز التوعية بأهمية تنويع الصادرات والتحول الاقتصادي، وتثقيف المصدرين والمنتجين حول كيفية الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الأسواق العالمية.

- دعم وتشجيع رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة في القطاعات غير النفطية، من خلال تقديم التمويل، والدعم الفني، والتوجيه لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات الأسواق الدولية.

- يجب الاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية واللوجستية، وتوفير وسائل النقل الحديثة، والمناطق الحرة، والخدمات اللوجستية المتكاملة لتمكين نمو الصادرات غير النفطية.

- ينبغي على الحكومة والجهات الرسمية التعاون مع الشركات والمؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية لتطوير وتعزيز القدرات التصديرية وتوفير المعلومات والخدمات اللازمة للمصدرين.

- يجب أن تكون جودة المنتجات والمعايير الدولية أولوية في تطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر من خلال تبني أفضل الممارسات واستخدام التقنيات الحديثة لضمان جودة المنتجات والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

- توجيه الجهود نحو تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي تسمح ببناء علاقات تجارية قوية مع مختلف الدول وفتح أسواق جديدة للصادرات الجزائرية غير النفطية.

المصادر والمراجع

1. محمد أحمد الدوري " في التجارة الخارجية " دار شموع الثقافة للطباعة و النشر و التوزيع, الطبعة الأولى, بنغازي ,ليبيا , 2007.
2. نداء محمد الصوص, التجارة الخارجية, مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, 2011, عمان, الأردن.
3. عيساوي رياض, التجارة الخارجية في الجزائر, جامعة اكلي محمد اولحاج, البويرة, الجزائر, مجلة إضافات اقتصادية, المجلد: 08, العدد: 02.
4. شاحي طاهر, التجارة الخارجية في الجزائر و أهم تحدياتها خلال فترة 2020/2018, جامعة الجلفة, الجزائر, مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية, المجلد: 21, العدد: 01.
5. بن صابر فتيحة, التجارة الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية للدول النامية, جامعة مستغانم الجزائر, مجلة المشكاة, في الاقتصاد التنمية و القانون, المجلد: 04, العدد: 08.
6. سماعيل جوامع, أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة و التدويل حالة بعض الشركات الجزائرية, مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير, جامعة بسكرة, الجزائر, مجلة إقتصاد المال و الأعمال, المجلد: 06, العدد: 02, 2021.
7. سامية جدو, قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية, جامعة سطيف 1, الجزائر, 2018, المجلد: 03, العدد: 32.
8. بوضياف سامية, سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية, جامعة البليدة 02, الجزائر, مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات, العدد: 07.

9. أيوب صكري، تقييم أداء وتنافسية صادرات اتحاد دول المغرب العربي باستخدام مؤشري التركيز و التنوع السلعي، المركز الجامعي نور البشير، البيض، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد: 06ن العدد:02، ديسمبر 2022.
10. الجودي صاطوري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 16، 2016.
11. زغيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد:03، العدد:01، السنة: مارس 2019.
12. حمشة عبد الحميد، واقع التجارة الخارجية العربية" أفاق و فرص"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد:06، العدد:02، السنة 2022.
13. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، افاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية، المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية، الخرطوم، السودان، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد: 02، السنة: 2003.
14. قرين ربيع، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاوض و عوامل الحذر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث الدراسية، عدد: 05.
15. مراد بوسعدية، واقع أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر، جامعة المسيلة ، الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد:09، العدد:02، 2024.
16. ميلاس محمد الزين، تحفيز الاستثمار خارج قطاع المحروقات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد: 14، العدد: 01، السنة:2022.
17. الزوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، المجلد: 08، العدد:08.
18. سعد عبد الكريم حماد، نظريات التجارة الخارجية الحديثة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أنبار، العراق.
19. نويرة عمار، اقتصاد دولي، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2014، باتنة.

20. مسعداوي يوسف، نظريات الاقتصاد الدولي و التبادل الدولي، جامعة علي لونيسي، بلدية الجزائر، 2023.

21. ألفت ملوك، سياسة التجارة الخارجية، محاضرات التجارة الزراعية الدولية، جامعة دمنهور، مصر.

22. محمد إسماعيل، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، يونيو 2020. دولة الامارات المتحدة، صندوق النقد العربي.

23. صندوق النقد العربي، 2019 "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

24. لعشاش محمد، المبادئ و الضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس إلى التعزيز، جامعة البويرة، الجزائر، المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد: 05، العدد: 03، السنة: 2023.

1. <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Trade-Globalization>

2- https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/whatis_e.htm

2. <https://unctad.org/topic/trade-policy>

5. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/578831468765959040/trade-as-a-tool-for-poverty-reduction>

5. https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8

6. <https://mafaheem.info/?p=4399#:~:text=%D9%8A%D9%8F%>

7. <https://www.sciencedirect.com/book/9781843345473/wto-accession-and-socio-economic-development-in-china>.

8. <https://albadrsales.com/ar/%D9%85%D8%A7-%D9>

9. <https://ar.mycarimport.co.uk/kb/what-are-imports-and-exports/>

10. https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%

11. <https://damanhour.edu.eg/pdf/agrfac/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5>
12. <https://www.linkedin.com/pulse/7-challenges-foreign-trade-navsupplybr-zqgsf#:~:te>
13. https://world.kbs.co.kr/service/contents_view.htm?lang=a&menu_cate=history&id=&board_seq=3527&page=3&board_code=kpanorama
14. <https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange>
15. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/25/>
16. <https://www.aps.dz/ar/economie/178426-2025-04-14-13-54-12>

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الدور الذي تلعبه سياسات التجارة الخارجية في تنمية الصادرات الجزائرية غير النفطية. نظراً للأهمية الكبيرة لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن للسياسات التجارية الفعالة أن تساهم في تعزيز قدرة الجزائر التنافسية في الأسواق العالمية لمنتجات وخدمات غير نفطية.

تتناول الدراسة المراحل التطورية لسياسات التجارة الخارجية في الجزائر، مع التركيز على المبادرات والإجراءات التي تم اتخاذها لتشجيع الصادرات غير النفطية. كما تسعى إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح هذه السياسات، بما في ذلك الحوافز المقدمة للمصدرين، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتطوير البنية التحتية للتصدير، وبناء القدرات التصديرية للمؤسسات الجزائرية.

من خلال تحليل وتقييم تأثير السياسات التجارية المختلفة، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار في الجزائر حول كيفية تصميم وتنفيذ سياسات تجارية أكثر فعالية تساهم في تحقيق هدف تنمية الصادرات غير النفطية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: سياسات التجارة الخارجية، تنمية الصادرات غير النفطية، الجزائر، تنويع اقتصادي، تنافسية دولية.

Summary :

This study aims to investigate the role played by foreign trade policies in the development of Algeria's non-oil exports. Given the significant importance of diversifying national income sources and reducing dependence on the hydrocarbon sector, this study seeks to explore how effective trade policies can

contribute to enhancing Algeria's competitiveness in global markets for non-oil products and services.

The study examines the evolutionary stages of foreign trade policies in Algeria, with a focus on the initiatives and measures taken to encourage non-oil exports. It also seeks to identify the main factors that influence the success of these policies, including incentives provided to exporters, the facilitation of customs procedures, the development of export infrastructure, and the building of export capacities for Algerian institutions.

Through the analysis and evaluation of the impact of various trade policies, the study aims to provide practical recommendations for decision-makers in Algeria on how to design and implement more effective trade policies that contribute to achieving the goal of developing non-oil exports and promoting sustainable economic growth.